الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/2001/15
10 September 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة الخامسة عشرة

مراكش، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر - ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

البند ٦(ب) من جدول الأعمال المؤقت

البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية

تقرير فريق الخبراء الاستشاري إلى الهيئتين الفرعيتين

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
الجزء الأول		
أولا - الولاية.....	١ - ٦	٥
ثانيا - تنظيم العمل	٧ - ١٥	٧
ثالثا - نطاق التقرير	١٦- ١٧	٨
رابعا - الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئتان الفرعيتان.....	١٨ - ٢١	٨

المحتويات (تابع)

	الفقـــــرات	الصفحة
الجزء الثاني		
أولا - الظروف الوطنية	٢٢ - ٢٤	٩
ثانيا - قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة	٢٥ - ٥٢	١٠
ثالثا - تقييم مدى التأثر والتكيف	٥٣ - ٨١	١٥
رابعا - البحث والرصد المنتظم	٨٢ - ٨٧	٢١
خامسا - تحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة	٨٨ -١٠٣	٢٢
سادسا - التثقيف والتدريب والتوعية العامة	١٠٤-١١٩	٢٤
سابعا - المعلومات والربط الشبكي	١٢٠-١٣١	٢٧
ثامنا - برامج الدعم المالي والتقني	١٣٢-١٤٥	٢٩
الجزء الثالث		
أولا - التوصيات بالدعم المالي والتقني	١٤٦-١٨٣	٣٤
ألف - القوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة	١٤٧-١٥٤	٣٤
باء - تقييم مدى الأثر والتكيف	١٥٥-١٦٦	٣٥
جيم- البحث والمراقبة المنتظمة	١٦٧-١٧٠	٣٧
دال - تحليل خفض الانبعاثات	١٧١-١٧٤	٣٧
هاء - التعليم والتدريب والوعي العام	١٧٥-١٧٦	٣٨
واو - المعلومات والربط الشبكي	١٧٧-١٨١	٣٩
زاي- الاحتياجات المالية والتقنية الأخرى	١٨٢-١٨٣	٤١

المحتويات (تابع)

	الفقـــــرات	الصفحة
ثانيا - توصيـــات من أجل تحسين منهجيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ		
والنماذج الأخرى	١٨٤-١٩٠	٤١
ألف - القوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة.....	١٨٥-١٨٦	٤٢
باء - تقييم مدى الأثر والتكيف	١٨٧-١٨٨	٤٢
جيم- تحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة	١٨٩-١٩٠	٤٣
ثالثا - توصيات لتحسين المبـــادئ التوجيهيـــة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن		
تغير المناخ	١٩١-٢١٦	٤٣
ألف - الظروف الوطنية.....	١٩١-١٩٣	٤٣
باء - القوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة	١٩٤-٢٠٣	٤٥
جيم- تقييم مدى التأثر والتكيف	٢٠٤-٢٠٨	٤٦
دال- البحث والمراقبة المنظمة	٢٠٩	٤٧
هاء- تحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة.....	٢١٠	٤٧
واو - التعليم والتدريب والتوعية العامة.....	٢١٣	٤٨
زاي- المعلومات والربط الشبكي.....	٢١٤	٤٩
حاء- أمور أخرى.....	٢١٥-٢١٦	٤٩

قائمة المختصرات

ALGAS	استراتيجية خفض غازات الدفيئة بأقل كلفة في آسيا
CGE	فـــريق الخبراء ا+لاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في مرفق الاتفاقية الأول
CH_4	الميثان
CO_2	ثاني أكسيد الكربون
DSSAT	نظام دعم اتخاذ القرارات في مجال نقل التكنولوجيا الزراعية
ENPEP	برنامج تقييم الطاقة والقدرة
ENSO	ظاهرة النينيو–التذبذب الجنوبي
GCM	نماذج الدوران العام
GCOS	النظام العالمي لمراقبة المناخ
GEF	مرفق البيئة العالمية
GHG	غازات الدفيئة
GOOS	النظام العالمي لرصد المحيطات
GTOS	النظام العالمي لرصد الأرض
GTZ	وكالة التعاون التقني الألمانية
HFC	هيدروفلوروكربون
IPCC	الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ
LEAP	نظام تخطيط بدائل الطاقة الطويل الأمد
LUCF	قطاعات تغيير استخدام الأرض والحراجة
MAGICC-SCENGEN	نموذج تقييم تغير المناخ المستحث بغازات الدفيئة وآلية تصميم السيناريوهات
MARKAL	نموذج تقاسم الأسواق
N_2O	أكسيد النيتروز
NCCSAP	البرنامج الهولندي لمساعدة دراسة تغير المناخ
NCSP	برنامج دعم البلاغات الوطنية
PFC	هيدروكربون مشبع بالفلور
SBSTA	الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية
SF_6	سادس فلوريد الكبريت
USCSP	برنامج الولايات المتحدة للدراسات القطرية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الجزء الأول

أولاً- الولاية

١- قرر مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة، عملا بالمقرر ٨/م أ-٥، أن ينشئ فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (فريق الخبراء الاستشاري) بهدف تحسين البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية)، وفقا لمرفق هذا المقرر (FCCC/CP/1999/6/Add.1).

٢- وحدد مرفق المقرر ٨/م أ-٥ أن يتم تعيين خبراء فريق الخبراء الاستشاري على النحو التالي: خمسة خبراء من أفريقيا، وخمسة خبراء من آسيا، وخمسة خبراء من أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي وستة خبراء من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (الأطراف المدرجة في المرفق الأول). ويقوم بتعيين الخبراء الذين يمثلون كل إقليم من الأقاليم النامية الأطراف التي تنتمي إلى هذا الإقليم لضمان التوازن الجغرافي. ويتم تعيين الخبراء من الأطراف المدرجة في المرفق الأول من جانب الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الأمانة باختيار عدد يصل إلى ثلاثة خبراء من منظمات تتوفر لديها الخبرة ذات الصلة لكي يشاركوا في الفريق. ويتم إبلاغ رئيسي الهيئتين الفرعيتين بهذه التعيينات.

٣- وحدد مرفق هذا المقرر أن يجتمع فريق الخبراء الاستشاري مرتين في سنة ٢٠٠٠، ويتم ذلك كل مرة قبل اجتماعات الهيئتين الفرعيتين مباشرة.

٤- وحدد مرفق المقرر أيضا أن تعقد حلقة عمل كل سنة في كل من أقاليم أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي، للنظر في التجارب الإقليمية ودون الإقليمية. ويتولى الخبراء الخمسة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إدارة حلقات العمل هذه كل في إقليمه. ويقوم الخبراء المشاركون بوضع جداول أعمال حلقات العمل، بالتشاور مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبتأمين تغطية كافية للقضايا المعينة في الفقرة ٣ أعلاه. ويتم اختيار الخبراء/الأخصائيين في حلقات العمل هذه من قوائم الخبراء، ويقتصر عددهم على ١٥ خبيرا إضافيا من الإقليم وعلى خمسة خبراء من الأطراف المدرجة في المرفق الأول.

٥- ونص المرفق أيضا على أن تكون اختصاصات فريق الخبراء الاستشاري على النحو التالي:

(أ) تبادل الخبرات والمعلومات بشأن إعداد البلاغات الوطنية، بما في ذلك النظر في التجارب التي تمت على المستوى دون الإقليمي، المشار إليها في الفقرتين ٢ و٤ أعلاه، على أساس جداول أعمال تحدد بالتشاور بين المشتركين على كل مستوى من مستويات الاجتماعات؛

(ب) النظر، حسب الاقتضاء، في احتياجات الموارد المالية والدعم التقني وتوفيرهما، وفي تعيين الحواجز والثغرات التي تعترض توفير هذا الدعم؛

(ج) النظر، حسب الاقتضاء، في المعلومات الواردة في البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول وفقا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد البلاغات الوطنية الأولية من جانب الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية والواردة في مرفق المقرر ١٠/م أ-٢؛

(د) استعراض الأنشطة والبرامج القائمة لتيسير ودعم إعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بغية تحديد الثغرات وتقديم التوصيات لزيادة تنسيق هذه الأنشطة والبرامج من أجل تعزيز إعداد البلاغات الوطنية؛

(هـ) تحديد الصعوبات التي تواجهها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في استخدام المبادئ التوجيهية الواردة في مرفق المقرر ١٠/م أ-٢، واستخدام المنهجيات والنماذج الأخرى للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وتقديم توصيات لأغراض التحسين حيثما اقتضى الأمر ذلك؛

(و) تعيين أية قضايا تحليلية ومنهجية، بما في ذلك المشاكل التقنية في إعداد قوائم جرد غازات الدفيئة والإبلاغ عنها، وبخاصة فيما يتعلق بتحسين جمع البيانات، وتحديد عوامل الانبعاثات المحلية والإقليمية ووضع بيانات عن الأنشطة، وتطوير المنهجيات، حسب الاقتضاء، بغية تحسين نوعية قوائم الجرد مستقبلا؛

(ز) دراسة البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، وبخاصة قوائم جرد غازات الدفيئة، بهدف التوصل إلى توصيات بشأن سبل التغلب على الصعوبات في استخدام منهجيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والمبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المتصلة بقوائم الجرد والواردة في مرفق المقرر ١٠/م أ-٢، وإلى توصيات بشأن الابتكارات الممكنة، وإصدار تقارير عن ذلك؛

(ح) تشجيع التفاعل فيما بين خبراء جميع الأطراف.

٦- وحدد مرفق المقرر ٨/م أ-٥ أن ترسل توصيات فريق الخبراء الاستشاري بشأن الاختصاصات المشار إليها أعلاه إلى الهيئتين الفرعيتين للنظر فيها.

ثانيا- تنظيم العمل

٧- وفقا للفقرتين ٣ و٤ أعلاه، قام فريق الخبراء الاستشاري بتنظيم وإدارة ثلاثة اجتماعات وثلاث حلقات عمل إقليمية وحلقة عمل أقاليمية في الفترة الواقعة بين حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وآذار/مارس ٢٠٠١ لتيسير تبادل الخبرات والمعلومات بشأن إعداد البلاغات الوطنية.

٨- وعقدت حلقات العمل الإقليمية لفريق الخبراء الاستشاري في نيروبي، كينيا (أفريقيا)، وبانكوك، تايلند (آسيا)، ومدينة مكسيكو (أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي)؛ وحلقة العمل الأقاليمية في مدينة بنما، بنما. واشترك في حلقات العمل هذه ما مجموعه ٩٤ خبيرا من ٧٠ طرفا غير مدرج في المرفق الأول عينتهم حكومات بلدانهم.

٩- وفي كل حلقة عمل إقليمية، بحث الخبراء الخبرة الإقليمية في إعداد البلاغات الوطنية من جانب الأطراف التي قدمت بلاغاتها الوطنية إلى الأمانة، والأطراف التي هي بصدد إعداد بلاغاتها الوطنية. وفي حلقة العمل الأقاليمية، وضعت الاستنتاجات والتوصيات بمزيد من التفصيل وأدمجت مع توصيات حلقات العمل الإقليمية. وناقش الخبراء في حلقات العمل الأربع القضايا والمشاكل والقيود ذات الصلة بإعداد مختلف عناصر البلاغ الوطني، وفقا لجداول الأعمال التي تم إقرارها في كل حلقة عمل.

١٠- وكانت عناصر البلاغ الوطني التي جرى النظر فيها في حلقات العمل كالآتي: قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة؛ تقييم مدى التأثر والتكيف؛ البحث والرصد المنتظم؛ تحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة؛ التثقيف والتدريب والتوعية العامة؛ والدعم المالي والتقني. وترد تقارير حلقات عمل فريق الخبراء الاستشاري التي تتضمن توصيات يجب أن ينظر فيها فريق الخبراء الاستشاري والأطراف في الوثائق FCCC/SBI/2000/INF.4وFCCC/SBI/2000/INF.9 وFCCC/SBI/2000/INF.10 وFCCC/SBI/2001/INF.1 .

١١- وأنشأ فريق الخبراء الاستشاري ستة أفرقة عمل شكلها الأعضاء لدراسة عناصر محددة وردت في البلاغات الوطنية الـ٥٠ وفي قوائم الجرد الوطنية الـ ٥١ التي تم تقديمها بالفعل إلى الأمانة، وتقديم نتائجها إلى فريق الخبراء الاستشاري. وتناولت أفرقة العمل هذه، والتي أنشئت في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الاستشاري، القضايا والمشاكل والقيود ذات الصلة بإعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة؛ تقييم مدى التأثر والتكيف؛ تحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة؛ والتثقيف والتدريب والتوعية العامة والبحث والرصد المنتظم؛ الإعلام و الربط الشبكي؛ وبرامج الدعم.

١٢- وفي كل اجتماع من اجتماعات فريق الخبراء الاستشاري، ناقش الأعضاء تقارير حلقات العمل الإقليمية ذات الصلة بإعداد البلاغات الوطنية وتلك الناشئة عن تحليلهم للبلاغات الوطنية. وترد

تقاريـــر الاجتماعات الأول والثاني والثالـــث لفريـــق الخبراء الاستشـــــاري في الوثائق FCCC/SBI/2000/16 وFCCC/SBI/2001/2 وFCCC/SBI/2001/3.

١٣- ووفرت المعلومات لعمليات التحليل التي قام بها فريق الخبراء الاستشاري، وأفرقة العمل التابعة له، والخبراء الوطـــنيون مـــن الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في الاجتماعات وحلقات العمل، بتجميع وتوليف أوليين أعدهما الأمانة من ٥٠ بلاغا وطنيا قدمت إلى الأمانة حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وقام الخبراء المشتركون من جانب الأطراف التي لم تقدم بعد بلاغاتها الوطنية إلى الأمانة بعرض الخبرات والمعلومات المتعلقة بالقيود والمشاكل.

١٤- وقدم برنامج دعم البلاغات الوطنية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية والأطراف المدرجة في المرفق الثاني معلومات إضافية بشأن برامج التمويل والدعم.

١٥- وبالإضـــافة إلى ذلـــك، تبادل أعضاء فريق الخبراء الاستشاري الآراء وأبدوا تعليقاتهم على سائر عناصر البلاغات الوطنية في مجرى الأعمال التي قاموا بها. وتيسرت هذه العملية باستخدام شبكة الإنترنت من خلال مزود قوائم قامت الأمانة باستحداثه واستكماله بالمعلومات المستجدة.

ثالثا- نطاق التقرير

١٦- يركـــز الجزء الثاني على التحليلات التي قدمتها حلقات العمل الإقليمية والأقاليمية، وأفرقة العمل التابعة لفريق الخبراء الاستشاري وأعضاء فريق الخبراء الاستشاري بشأن مختلف عناصر كل بلاغ وطني. وهذه العناصر موجزة على النحو التالي: الظروف الوطنية؛ وقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة؛ وتقييم مدى التأثر والتكيف؛ الـــبحث والرصد المنتظم؛ وتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة؛ والتثقيف والتدريب والتوعية العامة؛ والإعلام والربط الشبكي؛ وبرامج الدعم المالي والتقني.

١٧- ويتضـــمن الجزء الثالث من هذا التقرير التوصيات التي وضعت على أساس القضايا التي قام فريق الخبراء الاستشـــاري بتحليـــلها في الجزء الثاني والتي تتعلق بالدعم المالي والتقني، وبتحسين المنهجيات والنماذج الأخرى لـــلفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وتحسين المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

رابعا- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئتان الفرعيتان

١٨- قد تود الهيئتان الفرعيتان الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة لتحسين عملية إعداد البلاغات الوطنية من جانب الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

١٩- وبوجه خاص، قد تود الهيئتان الفرعيتان النظر في توصيات فريق الخبراء الاستشاري الواردة في الجزء الثالث من هذا التقرير للشروع في عملية تنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد البلاغات الوطنية، والنظر، حسب الاقتضاء، في احتياجات توفير الدعم المالي والتقني.

٢٠- وبالإضافة إلى ذلك، قد تود الهيئتان الفرعيتان إتاحة المعلومات الواردة في هذا التقرير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لتحسين منهجيات الفريق ونماذجه.

٢١- وقد تود الهيئتان الفرعيتان أيضا توفير إرشادات أخرى بشأن العمل الذي سيضطلع به فريق الخبراء الاستشاري في المستقبل لتحسين طريقة إعداد البلاغات الوطنية.

الجزء الثاني

أولا- الظروف الوطنية

٢٢- تناول فريق الخبراء الاستشاري موضوع تحسين الإبلاغ عن الظروف الوطنية، وقدم التوصيات المناظرة وفقا للفقرتين ٥(أ) و٥(ج) من اختصاصاته.

٢٣- وفي إطار البلاغات الوطنية، يدعو المقرر ١٠/م أ-٢ الأطراف إلى تقديم معلومات مفصلة عن ظروفها الوطنية. وتشمل هذه الظروف، كما حددها مرفق المقرر ١٠/م أ-٢، معلومات عن عوامل مثل أولويات التنمية الوطنية والإقليمية، والسمات الاقتصادية والجغرافية والمناخية، فضلا عن المؤشرات المؤسسية والاجتماعية. ولتيسير العملية، أضيف الجدول ١ من المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لمساعدة البلدان في توفير المعلومات بهذه الصيغة. وبوجه عام، تم تطوير الفرع المتعلق بالظروف الوطنية لتوفير معلومات عن الأوضاع الجغرافية وأوضاع السياسة العامة والأوضاع المؤسسية الأوسع نطاقا التي تنفذ فيها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تعهداتها والتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٢٤- ومن أجل تعزيز فائدة البلاغات الوطنية، من المهم الإشارة إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واحدة من الاتفاقيات التي نشأت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في عام ١٩٩٢، وأن الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها فيها يجب أن يعتبر جزءاً لا يتجزأ من النضال لتحقيق التنمية المستدامة لجميع البلدان. وإذا كان تحقيق التنمية المستدامة في الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول يتطلب، بكل وضوح، نهجا مختلفا عن ذلك المستخدم في البلدان المدرجة في المرفق الأول، فإن إدماج قضايا تغير المناخ في التخطيط الحكومي لا يزال يشكل معيارا أساسيا للنجاح في تنفيذ الاتفاقية وفي بذل الجهود لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا- قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة

٢٥- تناول فريق الخبراء الاستشاري قضية زيادة الدعم لإعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة والإبلاغ عنها، وقدم التوصيات المناظرة وفقا للفقرات الفرعية ٥(أ)، و٥(ج)، و٥(و) و٥(ز) من اختصاصاته.

القضايا المنهجية: استخدام المبادئ التوجيهية المنقحة التي اعتمدها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ١٩٩٦

٢٦- عينت الأطراف المستخدمة للمبادئ التوجيهية المنقحة التي اعتمدها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ١٩٩٦ مشاكل كثيرة ترتبط في معظمها بقطاعات تغيير استخدام الأرض والحراجة. وأفادت بلدان كثيرة بأن التصنيف المحلي للغابات يختلف عن نظام التصنيف الوارد في المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الأطراف إلى أن العبارات المستخدمة في الفرع ذي الصلة بقطاعات تغير استخدام الأرض والحراجة والوارد في المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ليست مفهومة فهما جيدا من جانب الخبراء المنتمين إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، ومن ثم تتطلب شرحاً أفضل. وفضلا عن ذلك، تفتقر المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ هي الأخرى إلى الوضوح الكافي في بعض الحالات كي يتسنى للأطراف تقديم تقارير متسقة مثلا عن تقدير الانبعاثات أو تنحية الايونات في غابات مدارة. وحددت كذلك مشاكل تتعلق بمدى ملاءمة القيم الافتراضية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ المقدمة مثلا بشأن معدلات نمو الكتلة الحيوية و/أو معدلات انبعاث الكربون من التربة وعند تقدير نسب الكتلة الحيوية المحروقة في الموقع، أو المحروقة خارج الموقع أو المتروكة للتحلل.

٢٧- وفي قطاع الطاقة، تشكل الكتلة الحيوية نسبة مهمة من الطاقة المستخدمة في المنازل والصناعات في كثير من البلدان النامية، ويستخدم الإيثانول في بعض البلدان كمصدر طاقة في قطاع النقل. وبالإضافة إلى ذلك، أشار عدد من الأطراف إلى أن ليس هناك ما يوضح دائما ما هي فئات المصادر التي يجب أن تدرج فيها انبعاثات الكتلة الحيوية.

٢٨- وفي قطاع الزراعة، تختلف نظم تصنيف الحيوانات والأراضي الزراعية في كثير من البلدان النامية عن تلك الواردة في المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وتثير هذه الاختلافات في نظم التصنيف صعوبات في اختيار واستخدام عوامل الانبعاثات الافتراضية الملائمة.

٢٩- ولا تنعكس الظروف المحددة التي يتم فيها التخلص من النفايات في كثير من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول انعكاسا كاملا في وسائل تقدير انبعاثات النفايات. فعلى سبيل المثال، تشمل الممارسات التي تشترك

هـــذه البـــلدان في اتباعها للتخلص من النفايات الصلبة الحرق و/أو استخدام القلابات المفتوحة. وقد لا تكون الوســـيلة الواردة في المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لتقدير انبعاثات الميثان من مواقع التخلص من النفايات الصلبة، التي يندر استخدامها في البلدان غير المدرجة في المرفق الأول، ملائمة بسبب ما تتسم به هذه المواقع عادة من عدم كفاية ظروف العزل عن الهواء.

٣٠- وتفـــتقر المـــبادئ الـــتوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى مراجع لمؤلفات قام الأقران باستعراضها بلغات أخرى غير الإنكليزية، وهي لا تعكس من ثم على نحو تام الخصائص التي تتميز بها البلدان غير المدرجة في المرفق الأول.

٣١- وإرشادات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن الممارسات الجيدة وإدارة أوجه عدم اليقين في قوائـــم الجـــرد الوطنية لغازات الدفيئة، التي يمكن أن تساعد في تحسين نوعية قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، ليست متاحة بلغات الأمم المتحدة الأخرى في الوقت الحاضر.

قضايا الإبلاغ: استخدام المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

٣٢- بالـــرغم من أن المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تنص صراحة على أنه ينبغي للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول القائمة بالإبلاغ، عند وفائها بالتزاماتها أن تستخدم، حسب الاقتضاء وكلما أمكن ذلك، المبادئ التوجيهية لإعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة والمنهجيات الافتراضية المبسطة الـــتي اعـــتمدها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فلم ترد إشارة محددة إلى استخدام المبادئ التوجيهية المنقحة التي اعتمدها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ١٩٩٦ لوضع قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة. ويرجع ذلك إلى أن المبادئ التوجيهية المنقحة، التي اعتمدها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، لم تصبح متاحة للأطراف إلا بعد اعتماد المقرر ١٠/م أ-٢ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٣٣- واســـتخدم أكثر من ٧٠ في المائة من الأطراف القائمة بالإبلاغ المبادئ التوجيهية المنقحة التي اعتمدها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ١٩٩٦ لوضع قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، كما شجعتها الاســـتنتاجات الـــتي توصلت إليها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها الرابعة. ولاحظ فريق الخبراء الاستشاري أن معظم الأطراف القائمة حاليا بإعداد بلاغاتها الوطنية تستخدم هي الأخرى المبادئ التوجيهية المنقحة.

٣٤- ولئن كانت المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تشجع الأطراف على أن تدرج في بلاغاتها، في جملة أمور، انبعاثات الهيدروكربون المشبع بالفلور، وسادس فلوريد الكبريت، فإنها لم تطلب

صـــراحة الإبـــلاغ عن انبعاثات الهيدروفلوروكربون. وشجعت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها الرابعة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على تقديم تقارير عن الانبعاثات الفعلية لهذه الغازات الثلاثة.

٣٥- واتـــبعت الأطراف الـ ٥١ جميعها التي قامت بالإبلاغ عن قوائم جردها المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأبلغت عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز. وقدمت أربعـــة مـــن هـــذه الأطراف أيضا بعض المعلومات عن انبعاثات الهيدروكربون المشبع بالفلور، وسادس فلوريد الكبريت، وانبعاثات الهيدروفلوروكربون.

٣٦- وقدم عدد كبير من الأطراف معلومات عن قوائم الجرد تتعدى تلك التي تطلبها صراحة المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فقدم أكثر من ٧٠ في المائة من الأطراف المبلغة بيانات عن قوائم الجـــرد باستخدام الجدول التلخيصي ٧ ألف الذي وضعه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أو التعديلات التي أدخلت على هذا الجدول والتي تتميز بأنها أكثر تفصيلا من الجدول الثاني الوارد في المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فعلى سبيل المثال، لا يطلب الجدول الثاني صراحة الإبلاغ عن انبعاثات أكســـيد النيـــتروز من الأراضي الزراعية، وعن الميثان المنبعث من النفايات، وهي انبعاثات يمكن أن تمثل لبعض البلدان نسبة مئوية مهمة من مجموع الانبعاثات. ومع ذلك، قدمت ستة من الأطراف الـ١٢ غير المدرجة في المرفق الأول المبـــلغة عـــن الانبعاثات باستخدام الجدول الثاني تقديرات لانبعاثات الميثان من النفايات، وقدم ٢٥ من الأطـــراف الـ ٣٧ غـــير المدرجـــة في المرفق الأول التي استخدمت الجدول التلخيصي ٧ ألف الذي وضعه الفريق الحكومـــي الدولي المعني بتغير المناخ للإبلاغ عن قوائم جردها الوطنية لغازات الدفيئة تقديرات لانبعاثات أكسيد النيتروز من الأراضي الزراعية.

٣٧- وقام تسعة عشر طرفا مبلغا بإدراج ورقات بيانات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ عند تقديم قوائم جردها و/أو بلاغاتها الوطنية. وتعزز ورقات البيانات هذه شفافية الإبلاغ عن البيانات الواردة في القوائم وتيســـر تقاسم المعلومات الواردة في القوائم فيما بين الخبراء والبلدان. ومع ذلك، لم تستخدم على نطاق واسع مفـــاتيح التدوين التي تشير إليها المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، مثل "غ.م." (غير مقدر) و"غ.ط." (غير مطبق)، من جانب الأطراف المبلغة. وقد يؤدي ذلك إلى الخطأ في تفسير مستوى الإبلاغ الفعلي من جانب طرف ما.

الحصول على البيانات

٣٨- واجهت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، عند إعداد قوائم جردها الوطنية لغازات الدفيئة، مشاكل كثيرة تتعلق بقلة توافر البيانات عن الأنشطة وبقلة توافر عوامل الانبعاث الملائمة.

بيانات عن الأنشطة

٣٩- تفـــتقر معظم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول إلى الموارد الكافية لجمع البيانات اللازمة عن أنشطة قطاعات مختلفة في الاقتصاد لإعداد قوائم جرد وطنية جيدة لغازات الدفيئة.

٤٠- ففي قطاعات تغيير استخدام الأرض والحراجة والزراعة، لا يوجد عدد من البيانات المهمة بشأن الأنشطة أو لا يمكن الحصول على هذه البيانات في كثير من البلدان بسبب عدم كفاية جمع البيانات و/أو عدم كفاءة نظم الإدارة. وأبلغ عدد كبير من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول عن ارتفاع مستوى عدم اليقين بصدد البيانات المـــتاحة عـــن الأنشطة في هذين القطاعين. ومن الصعب كذلك الحصول على بيانات عن الأنشطة في السلاسل الزمنية اللازمة لتقدير الانبعاثات بمزيد من الموثوقية في بعض فئات مصادر قطاع تغيير استخدام الأرض والحراجة.

٤١- وفي قطـــاع الطاقة، يفتقر عدد من البلدان، خاصة في أفريقيا، إلى أرصدة الطاقة التي تتضمن بيانات عن الأنشطة. ولا يرد دائما مستوى تقسيم أرصدة الطاقة الوطنية بتفصيل يكفي لتحقيق الأغراض المتوخاة من النهج المنهجية المحددة الواردة في المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

٤٢- وتنقص البيانات المتعلقة بأنشطة استخدام الطاقة (مثلا احتراق الكتلة الحيوية أو الكيروسين) بوجه خاص في القطاع غير النظامي والقطاع المترلي في الاقتصاد. ويحتاج الأمر إلى إجراء عمليات مسح ميدانية لإعداد بيانات كافية عن أنشطة هذين القطاعين.

٤٣- وفي قطـــاع العمليات الصناعية، واجهت الأطراف مشاكل في جمع بيانات عن أنشطة القطاع الخاص. وتفـــتقر جميـــع الأطراف المبلغة تقريبا إلى نظم لجمع بيانات عن الهيدروكربون المشبع بالفلور، وسادس فلوريد الكـــبريت والهيدروفلوروكربون. ومع أن هذه الانبعاثات قد لا تبدو ذات شأن بالنسبة للكثير من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، فقد تكون مهمة لأطراف ذات مستويات تصنيع عالية نسبيا.

٤٤- وهـــناك حاجـــة إلى اســـتحداث نظـــم ملائمة لإدارة المعلومات لحفظ البيانات الواردة في قوائم الجرد واستيفائها بأحدث المعلومات. فمن شأن نظم إدارة كهذه أن تحل عددا من المشاكل المؤسسية التي عينها الكثير من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

عوامل الانبعاث

٤٥- لا تعكـــس دائما عوامل الانبعاث الافتراضية الواردة في المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لقطاعات تغيير استخدام الأرض والحراجة، والزراعة، وانبعاثات النفايات والميثان المتسربة، وكذلك انبعاثات احتراق الوقود من غير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الظروف الوطنية على نحو جيد في عدد كبير من

الأطـــراف غـــير المدرجـــة في المرفق الأول. ومن ثم، فإن استخدامها في حساب قوائم الجرد يزيد من عدم يقين التقديرات.

٤٦- وتشجع المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ استحداث واستخدام عوامل الانبعاث الوطنية التي تلائم الظروف الوطنية على نحو أفضل من عوامل الانبعاث الافتراضية للفريق الحكومي الدولي المعني بـــتغير المـــناخ. عـــلى أن معظم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول تفتقر إلى الموارد الكافية للاضطلاع بهذه الأنشطة.

القضايا المؤسسية ذات الصلة بإعداد قوائم الجرد والإبلاغ عنها

٤٧- ليس هناك ما يؤمن في الوقت الحاضر استمرارية عملية إعداد قوائم الجرد في معظم الأطراف المبلغة غير المدرجـــة في المـــرفق الأول بسبب كثرة تغير الموظفين التقنيين والمؤسسات المعنية بالعملية. ففي بعض الحالات، توقفـــت عملية إعداد قوائم الجرد بسبب قلة التمويل أو نتيجة لتغيرات أخرى أسفرت عن إعادة توزيع الموظفين التقنيين إلى مناطق أخرى. ومن شأن إعداد قوائم جرد واستيفائها بأحدث المعلومات بشكل منتظم ومتواصل من جانب فريق وطني أن يساعدا في النهوض بنوعية قوائم الجرد.

٤٨- وفي معظم البلدان، يتولى منسقو مشاريع تغير المناخ تنفيذ مشاريع مرفق البيئة العالمية للأنشطة التمكينية على المستوى الوطني. إلا أنه لا توجد أمانات تقنية دائمة معنية بتغير المناخ لتنسيق الأعمال التقنية اللازمة لوضع قوائم جرد وطنية لغازات الدفيئة وإعداد البلاغات الوطنية بشكل متواصل.

٤٩- والروابط القائمة بين المنظمات المسؤولة عن إعداد قوائم الجرد الوطنية والمنظمات الوطنية الأخرى المعنية بجمع بيانات عن الأنشطة ضعيفة في كثير من البلدان غير المدرجة في المرفق الأول. مما قد يؤثر على نوعية قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة ونطاق شمولها.

القضايا ذات الصلة ببناء القدرة

٥٠- تفـــتقر معظم البلدان غير المدرجة في المرفق الأول إلى القدرة المؤسسية الكافية لإجراء البحوث وتنظيم دورات تدريبية بشأن قضايا تغير المناخ لدعم إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة والإبلاغ عنها. وفي البلدان الأخرى التي يوجد فيها بعض هذه القدرة كثيراً ما لا تستخدم على النحو الأمثل.

٥١- وهـــناك صلة وثيقة بين جمع البيانات المتعلقة بأنشطة إعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة وتعزيز القدرة الوطنية لدعم التنمية المستدامة، وينبغي اعتبار هذا الجمع واحداً من الأهداف الرئيسية لأنشطة بناء القدرة الـــتي تدعمها المساعدات المتعددة الأطراف والمساعدات الثنائية، فأهمية تحسين نظم جمع البيانات عن الأنشطة لا

تكمن فحسب في أنها تسمح بإعداد قوائم جرد وطنية لغازات الدفيئة، بل ولأنها تتيح أيضا عنصرا مهما للتخطيط الاقتصادي والإنمائي الوطني.

٥٢- وهناك حاجة إلى وضع مشاريع إقليمية لتحسين القدرة الوطنية على جمع البيانات عن الأنشطة ومعالجتها وحفظهـــا، وإلى استحداث عوامل انبعاث محلية وإقليمية في جميع المصادر الرئيسية، وينبغي من ثم التشجيع على القيام ذلك.

ثالثا- تقييم مدى التأثر والتكيف

٥٣- تناول فريق الخبراء الاستشاري قضية زيادة دعم عمليات تقييم مدى التأثر والتكيف والإبلاغ عنها، وقدم التوصيات المناظرة وفقا للفقرات الفرعية ٥(أ)، و٥(ج)، و٥(هـ) من اختصاصاته.

٥٤- ويشـــير تحليل للمعلومات المتعلقة بمدى التأثر والتكيف إلى أن عددا كبيرا من الأطراف غير المدرجة في المـــرفق الأول شديد التأثر بآثار تغير المناخ، وإلى أن بعض هذه الأطراف يتعرض بالفعل لضغوط مناخية شديدة (الفيضانات، والجفاف، واقتحام المياه المالحة، والتصحر) ستزداد حدتها بفعل تغير المناخ. وتشعر الدول والبلدان الجزرية الصغيرة ذات المناطق الساحلية الخفيضة ببالغ القلق أيضا إزاء ارتفاع مستوى البحر الذي يمكن أن يؤثر سلبا على اقتصاداتها الوطنية.

٥٥- وأجـــري معظم عمليات تقييم مدى التأثر والتكيف في الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول باستخدام المبادئ التوجيهية التقنية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لتقدير آثار تغير المناخ وإجراءات التكيف معه. واستخدم عدد من الأطراف أيضا الكتيب الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة *Handbook on Methods for Climate Change Impact Assessment and Adaptation Strategies*، ونشـــرة صدرت عن برنامج الولايات المـــتحدة للدراســـات القطـــرية بعـــنوان *Vulnerability and Adaptation Assessment: An International Handbook*.

٥٦- وركـــزت عمليات تقييم مدى التأثر والتكيف على القطاعات التالية: الزراعة، وموارد المياه، والمناطق الساحلية والنظم الإيكولوجية البحرية، ومصائد الأسماك، والصحة البشرية والنظم الإيكولوجية الأرضية. وحتى في الحـــالات التي تم فيها اختيار القطاعات على أساس الظروف الوطنية، أدرجت جميع الأطراف في عمليات التقييم التي قامت بها مدى تأثر الزراعة وموارد المياه بتغير المناخ. واستخدم عدد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول نمـــاذج مـــثل نظام الدعم لاتخاذ القرارات في مجال نقل التكنولوجيا الزراعية، وهو نظام برمجي يدمج نماذج نمو

المحاصيل مع البيانات المتعلقة بالمحاصيل والطقس والتربة لتحليل آثار تغير المناخ على المحاصيل الزراعية. واستخدم عدد من الأطراف نماذج وطنية لتقييم الآثار على موارد المياه.

٥٧- واستخدم عدد كبير من الأطراف نماذج الدوران العام (GCMs) لوضع آلية لتصميم السيناريوهات بشأن تغير المناخ. واستخدم عدد من الأطراف نموذجا مناخيا بسيطا يعرف باسم نموذج تقييم تغير المناخ المستحث بغازات الدفيئة، وآلية تصميم السيناريوهات (MAGICC-SENGEN) لإعداد سيناريوهات أفادت بأن حالتها الاجتماعية - الاقتصادية في المستقبل يمكن أن تزيد من حدة تأثرها بتغير المناخ.

٥٨- واستنتج فريق الخبراء الاستشاري أن الموارد المالية المتاحة لإجراء عمليات تقييم مدى التأثر والتكيف لا تتمشى والأهمية التي تعلقها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على القضايا المتعلقة بمدى التأثر والتكيف. وفي الحالات التي كانت فيها الموارد المالية قائمة، وجدت الأطراف أن من الصعب الحصول عليها. وهناك نقص كذلك في المعلومات المتعلقة بالبرامج والمانحين والأموال المتاحة. ووجدت أطراف أخرى أنه لا يمكن إجراء دراسات في جميع القطاعات باستخدام الأموال المخصصة لبرامج أنشطتها التمكينية وأن الموارد المالية لم تكن متاحة بسهولة لشراء المواد التقنية (بما في ذلك أجهزة الحاسوب والبرامج) اللازمة لإجراء عمليات تقييم مدى التأثر والتكيف.

القضايا المنهجية: استخدام المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

٥٩- لاحظ فريق الخبراء الاستشاري أن الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول قد واجهت صعوبات كثيرة في تطبيق المبادئ التوجيهية التقنية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لتقدير آثار تغير المناخ وإجراءات التكيف معه. ويتعلق عدد كبير من هذه الصعوبات بمدى ملاءمة الوسائل والأدوات، والافتقار إلى القدرة الوطنية لتطبيقها، وقلة البيانات، والافتقار إلى الأطر المؤسسية والموارد المالية اللازمة لإجراء عمليات تقييم مدى التأثر والتكيف.

٦٠- وتركز المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على تقييم نتائج التغير في ظروف متوسطة؛ ومقدار ما هو معروف عن الأحداث المتطرفة أقل من ذلك بكثير، خاصة ما يتعلق بمعرفة كيفية استجابة هذه الأحداث للاحترار العالمي، وكيفية استجابة النظم الطبيعية والبشرية للتغيرات التي تطرأ على الأحداث المتطرفة من حيث ضخامتها وتواترها. وهناك صعوبات علمية وتقنية أيضا في فصل الآثار التي يحتمل أن تنشأ عن تغير المناخ (كما عرَفتها الاتفاقية) عن تلك التي تعزى إلى التقلب المناخي الطبيعي.

٦١- وأشارت أطراف كثيرة غير مدرجة في المرفق الأول إلى أن حساسية الظروف الجوية والمحيطية المتوسطة لزيادة تركز غازات الدفيئة تفيد بأن الأحداث المتطرفة يمكن أن تصبح المصدر الرئيسي للضغوط التي يحفزها تغير المناخ. فتغير المناخ يؤثر على تقلب المناخ، بما في ذلك الأحداث المتطرفة، والأحداث المتطرفة هي التي تخلف في

كثير من الحالات أوضح الآثار على النظم الطبيعية والبشرية. ولا بد من زيادة فهم تقلب المناخ وتوفير المساعدة للتأهب لحالات الكوارث ذات الصلة بالأحداث المتطرفة، لأن هذه الخبرة يمكن أن توفر نظرات ثاقبة إلى اختيار استراتيجيات التكيف والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

٦٢- كما أبلغت أطراف أيضا غير مدرجة في المرفق الأول عن الطرق التي تقيد بها سيناريوهات تغير المناخ قدرتها على تقييم مدى تأثرها. ومما يجدر ذكره بوجه خاص عدم القدرة على استحداث سيناريوهات للظروف المناخية و/أو المحيطية على مستوى وطني بقدر من الاستبانة ملائم لإجراء دراسات قطاعية.

٦٣- ومن السمات الرئيسية للمبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إسقاط الاتجاهات البيئية والاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية على مدى فترة زمنية مع إدراج آثار تغير المناخ في الإسقاطات. وكثيراً ما تمد الإسقاطات إلى فترة سيصبح فيها تغير المناخ عاملاً مهماً للتغير أو سيصبح المحرك الغالب له. على أن تغيرات النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية غير ذات الصلة بالمناخ لا تفهم جيداً في الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، وإن كان من المحتمل أن تكون لها الغلبة في الأجل القصير. مما قد يؤثر على قدرة هذه الأطراف على إصدار بيانات محددة حول الآثار التي يمكن نسبتها إلى تغير المناخ بدرجة عالية من اليقين.

٦٤- واستخدم عدد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أدوات نوعية لتقييم الآثار الاجتماعية-الاقتصادية، وقدمت أطراف أخرى تحليلا للآثار المتكاملة عبر بعض القطاعات. ومع ذلك، لم تكن نماذج تقييم الآثار بشأن الصحة البشرية، والمستوطنات البشرية، وبعض النظم الإيكولوجية الأرضية والصناعات الموجهة نحو الخدمات مثل صناعة السياحة، متاحة لاستخدام الأطراف.

٦٥- وتسمح المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بإسقاط التغيرات التي تحدث في النظم البيئية والنظم الاجتماعية - الاقتصادية في أطر زمنية مختلفة. وهذا يزيد من درجة عدم اليقين في الإسقاطات ويقلل من صلاحية هذه المقاييس الزمنية الطويلة، خاصة فيما يتعلق بالعمليات السياسية المتمثلة في وضع السياسة العامة وصنع القرارات.

٦٦- ولا تتمشى وسائل التحليل التي تقدمها المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، في كثير من الحالات، مع الاحتياجات والقدرات المحلية. وعموما، تتمشى دراسات وصف النوعية مع القدرات المحلية، ولكن التقييمات التشخيصية الأكثر تطورا وتحليلات التنبؤات تتطلب، عادة، مستويات من المعلومات والخبرة ليست متوافرة على نطاق واسع وبسهولة لدى كثير من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

٦٧- وعادة ما لا تتمشى الأدوات المستحدثة دوليا لإجراء عمليات التقييم المتكامل ووضع السياسة العامة ودعم القرارات مع طبيعة وخصائص مجتمعات معظم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول ومع اقتصاداتها

وبيـــئاتها، وتدعـــو الحاجة من ثم إلى استحداث أدوات تتمشى مع موارد المعلومات، والقدرات التقنية، والنظم الاقتصادية، وعمليات وضع السياسة العامة وصنع القرارات.

٦٨- ولا تتناول المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بما فيه الكفاية مسألة تحديد وتقييم اســـتراتيجيات محـــددة للتكيف، والأهمية النسبية التي تتسم بها زراعة الكفاف والأشكال الأخرى لأنماط الحياة التقـــليدية. وتبين أن المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لم تكن كافية لتلبية احتياجات الممارسات التقليدية للإدارة وصنع القرارات، وهي ممارسات غير مدعمة بوثائق وكثيرا ما تكون عتيقة.

٦٩- واعتـــبر الـــتكيف قضية رئيسية ولكن معظم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول لم يقدم سوى قائمة بخيارات ممكنة للتكيف مع عدم تقييمها في بلاغاتها الوطنية أو ترتيبها بحسب الأولوية أو تحديد كلفتها. وقدم عدد مـــن الأطـــراف خطط عمل لتنفيذ استراتيجيات للتكيف. ووجد فريق الخبراء الاستشاري أن المعلومات المتعلقة بخيارات التكيف في قطاعات الزراعة وموارد المياه والمناطق الساحلية كانت عموماً أكثر تفصيلاً، وتتضمن بيانات أفضـــل عن إدارة الموارد، وعن الاستجابات التكنولوجية وتطوير البحوث، والرصد والتثقيف، ولكن المعلومات المتعلقة بخيارات للقطاعات الأخرى كانت أقل تفصيلاً.

٧٠- ومن الواضح أن دمج التكيف في التخطيط الطويل الأجل يمثل مرحلة تالية لجميع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. وفي بعض الحالات، يلزم النظر في خيارات التكيف على المستوى الإقليمي (المياه الدولية مثلا)، وفي حالات أخرى، يلزم النظر في خيارات التكيف في سياق أكثر عمومية يشمل مستويات المعيشة، والديموغرافيا، والتشريع والتنمية المستدامة على المستوى الوطني.

٧١- وأعـــربت أطـــراف كثيرة عن الحاجة إلى الاضطلاع بمزيد من الأعمال بشأن عمليات التقييم المتكامل، وعمليات تقييم الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية، وتعيين خيارات التكيف والآثار المترتبة على التكلفة. وفي نظر بعض الأطراف، ينبغي، حيثما أمكن ذلك، إجراء الدراسات عن مدى التأثر والتكيف على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي، خاصة في الحالات التي يتقاسم فيها عدد من البلدان موارد طبيعية مثل الخطوط الساحلية وموارد المياه داخل المستجمعات الرئيسية أو نظم الأنهار.

قضايا الإبلاغ: استخدام المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

٧٢- وجـــد فـــريق الخبراء الاستشاري أن المقرر ١٠/م أ-٢ لا يوفر إرشادات محددة للإبلاغ عن مدى التأثر والـــتكيف، ولكنه يشير إلى أنه يجوز "للأطراف أن تقدم معلومات عن احتياجاتها واهتماماتها المحددة الناشئة عن الآثـــار الضارة المترتبة على تغير المناخ..." (المقرر ١٠/م أ-٢، الفقرة ٥). وتشير المبادئ التوجيهية أيضا إلى أن الـــبلاغ الأولي لكـــل طرف غير مدرج في المرفق الأول يجب "أن يسعى، حسب الاقتضاء، إلى إدراج خيارات

السياسة العامة لنظم الرصد الوافية واستراتيجيات الاستجابة لآثار تغير المناخ على النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية" وأن يتضمن "أطر السياسة العامة لتنفيذ تدابير التكيف واستراتيجيات الاستجابة في سياق إدارة المناطق الساحلية، والتأهب للكوارث، والزراعة، ومصائد الأسماك، والحراجة، بغية دمج المعلومات المتعلقة بآثار تغير المناخ، حسب مقتضى الحال، في عمليات التخطيط الوطني" (المقرر ١٠/م أ-٢، الفقرتان ١٥(ب) و١٥(ج)).

٧٣- وبالرغم من قلة الإرشادات المحددة التي أتيحت للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التي قامت بعمليات تقييم مدى التأثر والتكيف، قدم معظم الأطراف المبلغة معلومات عن مدى تأثرها بتغير المناخ وعن خيارات التكيف. على أن الأطراف قدمت هذه المعلومات بصيغ مختلفة وفي أقسام مختلفة من بلاغاتها.

الحصول على البيانات

٧٤- من أهم القيود التي تعترض تقييم مدى التأثر والتكيف في الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول قلة البيانات المتاحة للوفاء بطلبات المنهجيات التي تنطبق على عمليات التقييم هذه، وعدم قدرة الأطراف على إجراء عمليات تقييم مدى التأثر والتكيف التي قد تولد نتائج موثوقة يمكن إدراجها في عمليات التخطيط الوطني. فالبيانات المطلوبة كمدخلات نماذج وتقييمات الآثار غير موجودة (لم يتم جمعها)، أو لا يمكن الحصول عليها أو غير ملائمة.

٧٥- ويرجع السبب في قلة البيانات إلى أوجه القصور في جمع البيانات، ورصد قواعد البيانات القائمة والوصول إليها، وإلى عدم القدرة على تحليل بعض مجموعات البيانات ومعالجتها وزيادة ضمان نوعيتها. ولذلك تدعو الحاجة إلى تعزيز الخبرة الوطنية والقدرة المؤسسية للقيام بانتظام بجمع البيانات وقواعد البيانات الملائمة وتحليلها واستكمالها بما يستجد من معلومات، وتقييم مدى التأثر والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تنفيذ تدابير التكيف.

٧٦- وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات اللازمة لاستحداث سيناريوهات إقليمية بشأن تغير المناخ غير متاحة في بعض الحالات؛ وفي حالات أخرى، تكون سيئة الاستبانة في الزمان والمكان بحيث لا تفيد في عمليات تقييم مدى التأثر والتكيف (مثلا في الجزر الصغيرة وفي المناطق/البلدان الجبلية). وكثيرا ما يكون عدد المتغيرات محدودا (على سبيل المثال، لا تكون الأمطار اليومية متاحة في حالات كثيرة لاستخدامها كمدخل لنماذج تقييم الأثر)، أو تكون المتغيرات المشتقة ذات الصلة بالأحداث المتطرفة غير متاحة. وفي الحالات التي تتوافر فيها المتغيرات اللازمة، يتخلل سيناريوهات المناخ قدر كبير من عدم اليقين ومن ثم لا يمكن أن تجرى إلا دراسات عامة للحساسية.

٧٧- ويمكـــن معالجة المسألة المتعلقة بقلة البيانات اللازمة لتقييم مدى التأثر والتكيف، معالجة جزئية بسرعة تنفيذ المقررين ١٤/م أ-٤ و٥/م أ-٥ بشأن "البحث والمراقبة المنتظمة"، شريطة التركيز بوجه خاص على متطلبات البيانات لإجراء عمليات تقييم مدى التأثر والتكيف.

القضايا المؤسسية ذات الصلة بإعداد عمليات تقييم مدى التأثر والتكيف والإبلاغ عنها

٧٨- لاحـــظ فريق الخبراء الاستشاري أن قلة الترتيبات المؤسسية تحد من فائدة الدراسات القائمة بشأن مدى التأثر والتكيف بسبب عدد من العوامل هي: قلة المؤسسات والبنى التحتية الملائمة لجمع البيانات بانتظام، وعدم كفاية الترتيبات المؤسسية لإجراء عمليات تقييم على المستوى الإقليمي تتناول القضايا العابرة للحدود (مثلا على امـــتداد أحواض الصرف أو عدم وجودها)، وقلة التنسيق داخل و/أو بين الدوائر والوكالات الحكومية المختلفة، وعـــدم وجود جامعات و/أو مراكز بحوث في البلدان الأصغر والأكثر فقرا، وفي حالات أخرى توجد جامعات، لكنها لا تشارك بالضرورة في الأعمال المتعلقة بتقييم مدى التأثر والتكيف.

٧٩- واعترف فريق الخبراء الاستشاري بأن إدراج التكيف في عمليات التخطيط الوطني يتطلب زيادة مشاركة واضـــعي السياسة العامة وغيرهم من أصحاب المصالح. فحيثما اشترك صانعو القرارات بنشاط في هذه العملية، أمكن للبلدان الاستفادة من خلال إدراج نتائج عمليات التقييم في التخطيط الاستراتيجي والإنمائي. ذلك أن عملية تقيـــيم مدى التأثر والتكيف عملية متواصلة وتتفاعل مع عمليات التخطيط والتنمية والإدارة الوطنية. وهذا يعني ضرورة توافر هياكل مؤسسية مستدامة لإجراء عمليات تقييم مدى التأثر والتكيف وإدراجها في العمليات الوطنية الأخرى. وتشمل الاحتياجات التي تم تعيينها للتصدي لاستدامة الهياكل المؤسسية إنشاء أفرقة وطنية دائمة ومؤهلة ومتخصصة على النحو الملائم.

القضايا ذات الصلة ببناء القدرة

٨٠- تعاني عموما الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول من نقاط ضعف عامة في مواردها البشرية وفي قدرتها على الاضطلاع بعمليات تقييم مدى التأثر والتكيف. وتشمل نقاط الضعف هذه عدم القدرة على استخدام نماذج تقييم الأثر، بما في ذلك عجزها عن تكييف النماذج لتلائم الظروف الوطنية، وعن استحداث وتطبيق سيناريوهات اجـــتماعية-اقتصادية، وجمع البيانات ذات الصلة بالمواد الطبيعية والعمليات البيولوجية الفيزيائية المطلوبة لتقييم مدى التأثر والتكيف، ومراقبة نوعيتها، وحفظها، واسترجاعها، وإعدادها وتحليلها.

٨١- وتم الاعـــتراف بـــالدور الحاسم الذي يقوم به المنسقون المعنيون بتغير المناخ لتحسين البلاغات الوطنية وبالحاجة إليهم، خاصة فيما يتعلق بإجراء عمليات تقييم مدى التأثر والتكيف. وتشمل الاحتياجات التي حددت تدريب ودعم المنسقين المعنيين بتغير المناخ لتمكينهم من جمع أصناف الخبرة المطلوبة لإجراء عمليات تقييم متكاملة

بشكل متواصل ولتوفير التدريب على إجراءات مرفق البيئة العالمية لإعداد اقتراحات المشاريع ومتابعتها، وللانتفاع على نحو أفضل من الخبرة المحلية/الإقليمية ومن منظمات البحوث والجامعات.

رابعا- البحث والرصد المنتظم

٨٢- تناول فريق الخبراء الاستشاري قضية زيادة الدعم لأغراض البحث والرصد المنتظم والإبلاغ عنهما، وقدم التوصيات المناظرة وفقا للفقرتين الفرعيتين ٥(أ) و٥(ج) من اختصاصاته.

٨٣- ووجد فريق الخبراء الاستشاري أن جميع الأطراف المبلغة قد أدرجت معلومات عن أنشطتها وبرامجها ذات الصلة بتنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية بشأن البحث والرصد المنتظم، وإن لم تحدد في مرفق المقرر ١٠/م أ-٢ أنواع المعلومات الواجب إدراجها. وأفادت تحليلات أخرى بأن حفنة من البلدان فحسب هي التي تشترك بنشاط في مشاريع الرصد على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

٨٤- وأشار معظم الأطراف المبلغة إلى أن الافتقار إلى البيانات والقدرة على الحصول على البيانات وقواعد البيانات، وتسجيلها، وتحليلها، ومعالجتها وإدارتها، حسب الاقتضاء، لإعداد قوائم جرد غازات الدفيئة، وإجراء عمليات تقييم مدى التأثر والتكيف، وتحليل خيارات خفض الانبعاثات، يشكل عائقا رئيسيا يعترض إعداد بلاغاتها الوطنية.

٨٥- واعترف معظم الأطراف المبلغة بأهمية ظاهرة النينيو - التذبذب الجنوبي وبأثرها (الراهن والمحتمل) على اقتصاداتها، وبأنه ينبغي لها تعزيز مرافقها الوطنية للأرصاد الجوية، وأنشطة رصد المناخ وقدرات إدارة الكوارث.

٨٦- وفيما يلي الاحتياجات التي حددتها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في بلاغاتها الوطنية: التدريب على استخدام معدات رصد التوابع، وإصلاح وتوسيع شبكة المحطات المناخية، ورصد المناخ، ومستوى البحر، والشعب المرجانية، وموارد المياه (بما في ذلك المياه الجوفية والأنهار الجليدية)، والأعاصير الاستوائية والرياح الموسمية، واستحداث نظم للإنذار المبكر.

٨٧- وأشارت أطراف كثيرة إلى أن اشتراكها في نظم الرصد العالمية مثل النظام العالمي لمراقبة المناخ، والنظام العالمي لرصد الأرض والنظام العالمي لرصد المحيطات من شأنه أن يعزز قدرتها على تشجيع التعاون في مجال البحث بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وبين منظمات البحوث الوطنية والدولية.

خامسا- تحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة

٨٨- تناول فريق الخبراء الاستشاري قضية زيادة الدعم لتحليل خفض انبعاثات غازات ا لدفيئة والإبلاغ عنه، وقدم التوصيات المناظرة وفقا للفقرات الفرعية ٥(أ) و٥(ج) و٥(هـ) من اختصاصاته.

٨٩- ويشير استعراض البلاغات الوطنية إلى أن معظم الأطراف قد أجرى قدرا من التحليل لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وعين بعض خيارات خفض الانبعاثات. ومع ذلك، وجد فريق الخبراء الاستشاري أن الأطراف قد واجهت أيضا بعض الصعوبات في إعداد تحليل خفض الانبعاثات وتعيين خيارات خفض الانبعاثات، كما أوضحت بلاغاتها الوطنية.

٩٠- وتفاوت مستوى الإبلاغ عن البرامج التي تتضمن تدابير لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز إزالتها بواسطة البالوعات تفاوتا كبيرا فيما بين الأطراف. فقدم عدد من الأطراف قائمة بمشاريع ذات صلة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وأتاحت أطراف أخرى معلومات عن المنهجيات والسيناريوهات المستخدمة لوصف التدابير الممكنة، وأدرجت أطراف أخرى خيارات لخفض الانبعاثات بهدف تقليلها. وربما يعود السبب في تفاوت الإبلاغ إلى عدم وجود إطار مشترك للإبلاغ عن تحليل خفض الانبعاثات.

٩١- ولاحظ فريق الخبراء الاستشاري أن الأطراف لم تتمكن في معظم الحالات من تقييم الخيارات التي عينتها لخفض انبعاثات غازات الدفيئة تقييما شاملا. ومع ذلك، أشارت الأطراف إلى ضرورة إجراء مزيد من الدراسات لتوفير تحاليل مفصلة لجدوى التكلفة - الفوائد تسمح بتقييم هذه الخيارات تقييما عمليا، وتقييم الفوائد المشتركة، وتعيين الكيانات التي ستتحمل هذه التكاليف أو تلك التي ستنتفع بها.

٩٢- وحذت القطاعات التي شملها تحليل خفض الانبعاثات حذو الفئات المحددة في قوائم جرد غازات الدفيئة. وبلغ عدد الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول التي أبلغت عن خيارات خفض الانبعاثات، بحسب القطاعات: ٤٩ في قطاع الطاقة، و٣١ في قطاع النقل، و٤٤ في قطاع الحراجة، و٣١ في قطاع الزراعة و٢٦ في قطاع النفايات. وتفاوت أيضا نطاق مناقشة خيارات خفض الانبعاثات. ولم يتم الإبلاغ عموما عن المعايير الوطنية لوضع أولويات لخيارات خفض الانبعاثات وانتقائها. وقد يكون السبب في ذلك هو افتقار الأطراف إلى القدرات اللازمة لإجراء البحوث، أو عدم وجود إطار مشترك للتصدي لقضايا محددة.

٩٣- واستندت التقديرات المقبلة للانبعاثات أساسا إلى وضع السيناريوهات. وفي بعض الحالات، استحدثت الأطراف سيناريوهات في إطار قطاعي، وفي حالات أخرى قامت باستحداثها في إطار إقليمي وعالمي. وتفاوتت أيضا فترات الإسقاط والقطاعات المشمولة فيما بين الأطراف.

٩٤- واستخدم عدد من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول نماذج لإسقاط الانبعاثات في المستقبل. وفي قطاع الطاقة، كانت النماذج الأكثر استخداما هي نظام تخطيط بدائل الطاقة الطويل الأمد، ليب (LEAP)، وبرنامج تقييم الطاقة والقدرة، انبيب (ENPEP) ونموذج تقاسم الأسواق، ماركال (MARKAL). وطبقت أطراف كثيرة أيضا وسائل إسقاط بسيطة للتنبؤ بإمكانات خفض الانبعاثات.

٩٥- وتفاوت تحليل كلفة خيارات خفض الانبعاثات أيضا فيما بين الأطراف. فقدم عدد من الأطراف تحليلا لكلفة وفوائد خيارات خفض الانبعاثات، في حين اكتفت أطراف أخرى بتقديم تقديرات تقريبية للتكاليف بناء على حكم الخبراء. وبالمثل، استخدم عدد قليل من الأطراف نماذج الاقتصاد القياسي لإجراء التحليل على النحو الأمثل في قطاع الطاقة.

٩٦- وعند استعراض المعلومات المتعلقة بخيارات خفض الانبعاثات، لاحظ فريق الخبراء الاستشاري أن عملية بناء القدرة التي شرع في تنفيذها من خلال التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف كانت عاملا مهما لتعزيز قدرة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على تحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

٩٧- ورغم عدم التزام الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بخفض انبعاثاتها داخل أطر زمنية محددة، فقد أفاد عدد من الأطراف بإمكانية تنفيذ خططها أو مشاريعها لخفض الانبعاثات إذا ما توافرت الموارد اللازمة لذلك.

القضايا المنهجية

٩٨- اقتصر تقييم آثار خيارات خفض الانبعاثات على الجوانب الاقتصادية. ولم ينظر في إدراج الآثار البيئية والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على خفض الانبعاثات، ولم يجر تحليل شامل لقطاعات الاقتصاد.

٩٩- وفي حين أبلغ عدد من الأطراف عن المنهجيات المستخدمة، لم تبلغ أطراف أخرى. وتفاوتت المنهجيات المبلغ عنها، حيثما وردت الإشارة إليها، فيما بين الأطراف وفيما بين القطاعات. وكان من بين الأدوات المستخدمة لتحليل خفض الانبعاثات حكم الخبراء والجداول الممتدة والنماذج. ورغم تعدد المنهجيات والأدوات المستخدمة لتقييم خيارات خفض الانبعاثات في قطاعات مختلفة، فقد واجهت أطراف كثيرة صعوبات بسبب عدم كفاية العاملين المدربين للوصول إلى النماذج والمنهجيات الملائمة واستخدامها.

١٠٠- ووُجهت بعض الصعوبات التقنية في تقدير خفض الانبعاثات، وهي صعوبات ارتبطت بتنفيذ التدابير المحددة. وكان من الصعب في بعض القطاعات تقدير الإمكانات التقنية لخفض الانبعاثات والتكاليف المرتبطة بها. ومن المشاكل الأخرى التي حددت ضيق سبل الوصول إلى التكنولوجيات لوضع استراتيجيات وسياسات متكاملة لخفض الانبعاثات.

قضايا الإبلاغ: استخدام المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

١٠١- لا تشير الإرشادات بشأن الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بخيارات خفض الانبعاثات، الواردة في المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلا إلى البرامج التي تتضمن تدابير للتصدي لتغير المناخ. فالمبادئ التوجيهية لا توفر إطارا للإبلاغ عن تحليل خفض الانبعاثات الذي أجري أو المزمع القيام به، ولا توفر إرشادات بشأن الطريقة التي يمكن بها للأطراف أن تدرج هذه المعلومات في عمليات تخطيطها الوطني الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة.

الحصول على البيانات

١٠٢- لوحظ وجود قيود كبيرة على توافر البيانات والمعلومات. ونظرا إلى الطابع القطاعي الذي تتسم به البيانات وإلى كونها تتعلق في حالات كثيرة ببلدان محددة، فإن إمكانيات وضع نهج مشترك للحصول على البيانات وإدارتها محدودة.

١٠٣- ولم يبلغ أي طرف عن وجود ترتيبات مؤسسية محددة لمعالجة الحصول على البيانات وصيانة قاعدة البيانات لتحليل خفض الانبعاثات.

سادسا- التثقيف والتدريب والتوعية العامة

١٠٤- تناول فريق الخبراء الاستشاري قضية زيادة الدعم لأغراض التثقيف والتدريب والتوعية العامة والإبلاغ عنها، وقدم التوصيات المناظرة وفقا للفقرتين الفرعيتين ٥(أ) و٥(ج) من اختصاصاته.

١٠٥- ولاحظ فريق الخبراء الاستشاري أن جميع الأطراف المبلغة قد قدمت معلومات عن التثقيف والتدريب والتوعية العامة بتفاصيل متفاوتة. ولم يتم وضع هذه البرامج في عدد من البلدان، وكان تنفيذها في الحالات التي وجدت فيها ضعيفا أو غير قائم. ومن ثم، أعربت الأطراف عن قلقها إزاء عدم كفاية البرامج الوطنية للتثقيف والتدريب والتوعية العامة ذات الصلة بتغير المناخ لصالح المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث، وصانعي السياسة العامة، والعاملين في وسائل الإعلام والصناعة، والطلاب والمعلمين في نظم التعليم النظامي وغير النظامي، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية، والجمهور بوجه عام.

التثقيف

١٠٦- لاحظ فريق الخبراء الاستشاري أن أطرافا كثيرة قد أعربت عن نيتها لإدراج قضايا البيئة وتغير المناخ في نظم التعليم المنهجي. وقدم عدد من الأطراف معلومات مفصلة في بلاغاتها الوطنية بشأن برامج التعليم التي شرع

في تـــنفيذها في مجـــال تغير المناخ، في حين اكتفت أطراف أخرى بوصف خططها لإدراج تغير المناخ في تعليمها النظامي إذا أصبحت الخبرة الملائمة متاحة في هذا المجال. ومع ذلك، أكدت حفنة من الأطراف أن التثقيف في مجال تغير المناخ يمثل في رأيها جزءاً مهماً من خططها الوطنية للتنمية والبيئة.

١٠٧- وقدمت أطراف كثيرة معلومات عن المحاضرات الموضوعية والدورات التدريبية التي نظمتها بشأن مختلف جوانب تغير المناخ، في حين شرعت أطراف أخرى في إقامة تعاون مؤسسي مع الجامعات ومع مؤسسات أخرى معنية بالخدمات. وأفاد عدد من الأطراف بأنه شارك في البرامج التثقيفية وحلقات العمل الدولية و/أو الإقليمية، واســـتحدث مـــواد تعليمية ممتازة بشأن البيئة و/أو تغير المناخ ونشر دراساته المتعلقة بتغير المناخ. وما زال على البعض الآخر الاضطلاع ببعض هذه الأنشطة أو بها جميعها.

١٠٨- وسلم فريق الخبراء الاستشاري بأهمية استخدام خبرة الجماعات المحلية وبأهمية التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لإعداد مواد تثقيفية بشأن تغير المناخ، وتعزيز الوعي والتثقيف والتدريب.

١٠٩- وبالإضـــافة إلى ذلـــك، شددت أطراف كثيرة أيضا على أهمية إدراج قضية تغير المناخ في برامج التعليم الابتدائي والثانوي عن طريق إصلاح المناهج الدراسية. وأشارت أطراف أخرى إلى البرامج القائمة و/أو المخطط وضـــعها بشـــأن تغـــير المناخ للدراسات الجامعية والدراسات الجامعية العليا. ونقحت المناهج الأكاديمية بشأن الدراسات المتعلقة بالبيئة والطاقة والجو في بعض البلدان لتشمل عناصر تتعلق بتغير المناخ.

١١٠- وأفـــاد عـــدد من الأطراف بأنه أعد مواد تثقيفية للخبراء الحكوميين ومواد لتوعية الجمهور والمجتمعات المحـــلية. وأشـــارت أطراف أخرى إلى وجود خطط لتنفيذ أنشطة مثل إنشاء مكتبات وتقديم منح دراسية لدعم برامجها التعليمية.

التدريب

١١١- لاحظ فريق الخبراء الاستشاري أن أنشطة التدريب وحلقات العمل الوحيدة التي نظمتها أطراف كثيرة في مجـــال تغير المناخ كانت تلك التي نفذت كجزء من الأنشطة ذات الصلة بإعداد بلاغاتها الأولية في مجالات وضع قوائم جرد غازات الدفيئة، وعمليات تقييم مدى التأثر والتكيف وخيارات خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

١١٢- ويعتـــبر معظم الأطراف أن من الأهمية بمكان أن تكون قادرة على تنظيم و/أو الاشتراك في برامج تبادل الـــتدريب وحلقات العمل الإقليمية والدولية. وتصمم هذه الأنشطة التدريبية أساسا لصانعي السياسة الحكومية والخبراء الوطنيين ونطاقها محدود على الأرجح. ولذلك أعربت الأطراف عن الحاجة إلى توفير التدريب على قضايا تقنية محددة وقضايا تتناول السياسة العامة بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة. وأشار عدد من الأطراف أيضا إلى

أنـــه يفـــتقر إلى القدرة على إعداد اقتراحات لمشاريع تتعلق بتغير المناخ بالصيغة المطلوبة أو على الحصول على التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف لوضع المشاريع وتنفيذها.

١١٣- وأشـــارت أطراف عديدة إلى أنها تفتقر إلى العاملين العلميين والتقنيين المدربين تدريباً كافيا وإلى صانعي السياســـة العامة في ميدان تغير المناخ للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية على نحو فعال. وأكد عدد من الأطراف أيضا افتقاره إلى المؤسسات وعدم قدرة المؤسسات القائمة على إجراء البحوث وتوفير التدريب بشأن قضايا تغير المناخ لاستيفاء شروط الإبلاغ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لزيادة فهم الآثار المحلية والإقليمية المترتبة على تغير المناخ.

١١٤- وأشـــار بعض الأطراف أيضا إلى أنه يفتقر إلى القدرة المؤسسية والتكنولوجية لتقييم احتياجات التوعية العامـــة ذات الصـــلة بأســـباب وآثار تغير المناخ وبوضع وتنفيذ برامج وأنشطة التوعية العامة ذات الصلة بهذا الموضوع.

التوعية العامة

١١٥- لاحظـــت أطـــراف عديدة أن التوعية العامة عامل مهم لنشر المعلومات ذات الصلة بقضايا تغير المناخ وأعـــربت عـــن رأي مفاده أن هذا الجانب لم يحظ بمعالجة كافية، خاصة في مشاريع الأنشطة التمكينية الجارية. وأكـــدت أن زيـــادة اهتمام الجمهور بتغير المناخ تمثل تحديا رئيسيا لمعظم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. ونتيجة للجهود التي بذلت على المستويين الوطني والدولي لمعالجة هذه المشكلة، يزداد الوعي تدريجيا بقضايا البيئة؛ على أنه يلزم بذل جهود أخرى لمساعدة الجمهور على فهم قضية تغير المناخ.

١١٦- وتفاوت محتوى مواد التوعية العامة التي تحتاج إليها الأطراف من البلدان النامية تفاوتا كبيرا، إذ تراوحت بـــين الحصول على معلومات عامة بشأن اهتمامات البيئة وتغير المناخ وبين الحصول على معلومات أكثر تحديدا بشـــأن عمليات تقييم مدى التأثر، والفوائد الناتجة عن خيارات معينة لخفض انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف معهـــا، وحفظ الطاقة والموارد الطبيعية. وأفاد معظم الأطراف بأن أنشطة التوعية العامة التي شرعت في تنفيذها شمـــلت تنظيم حلقات عمل على المستويين الوطني والإقليمي لتقاسم المعلومات، وعرض نتائج دراسات البحوث عـــلى الجمهور، وتنظيم مسوحات للتوعية بتغير المناخ، وإنشاء مراكز إعلام و/أو تدريب وطنية لأغراض البيئة، وإنشاء شبكات إعلام و/أو مراكز وطنية أو إقليمية لتبادل المعلومات، ونشر المعلومات العلمية والقانونية والتقنية.

١١٧- وتـــنوعت مـــواد ووســـائل نشر المعلومات في بعض البلدان لزيادة توعية الجمهور، فشملت الكتيبات، والكراسات، والرسائل الإخبارية، ومقالات الصحف، ونشر الدراسات، ومجموعات النشرات الإعلامية، ومواد

التعليم، والأقراص المدمجة المقروءة فقط، وشبكة الإنترنت، والمواد السمعية-البصرية، وأجهزة الإذاعة، والتلفزيون، وملصقات الحائط، والمعارض، والمناقشات والاجتماعات العامة.

١١٨- وبالإضافة إلى ذلك، أشارت أطراف كثيرة إلى أنها تحتاج إلى ضمان المشاركة الفعلية لأصحاب المصالح الرئيسين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والمنظمات المجتمعية، في وضع استراتيجيات وإعداد مواد لتوعية الجمهور باهتمامات البيئة وتغير المناخ.

قضايا الإبلاغ: استخدام المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

١١٩- بالرغم من عدم كفاية الإرشادات المتعلقة بالإبلاغ عن البرامج الوطنية ذات الصلة بالتثقيف والتدريب والتوعية العامة والواردة في المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فقد قدمت أطراف كثيرة معلومات أكثر من تلك التي تتطلبها المبادئ التوجيهية. وشملت هذه المعلومات الجهود الوطنية الرامية إلى إعداد وتنفيذ أنشطة وبرامج ذات صلة بالتثقيف والتدريب والتوعية العامة وفقا للمادة ٦ من الاتفاقية. إلا أن فريق الخبراء الاستشاري لاحظ أن من الممكن زيادة تفصيل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ والواردة في الاتفاقية وذلك من أجل تيسير الإبلاغ، بشكل أفضل، عن الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها بصدد التثقيف والتدريب والتوعية العامة.

سابعاً - المعلومات والربط الشبكي

١٢٠- تناول فريق الخبراء الاستشاري مسألة تحسين دعم المعلومات والربط الشبكي وتبليغها، واتخذ التوصيات التالية وفقاً للفقرتين الفرعيتين ٥(أ) و٥(ج) من اختصاصاته.

١٢١- وترى كثير من الأطراف غير المدرجة بالمرفق الأول للاتفاقية أن مسائل المعلومات والربط الشبكي أساسية في تنفيذها لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، ومن ثم عادة ما تثار هذه المسائل، صراحةً أو ضمناً، في أجزاء مختلفة من بلاغاتها الوطنية الأولية.

١٢٢- وعادة ما تشير المعلومات والربط الشبكي في إطار البلاغات الوطنية الأولية إلى عديد من الأنشطة المترابطة التي تساعد الطرف على إعداد بلاغه الوطني الأول، ويشكل استخدام نظم المعلومات جزءاً هاماً من قوائم جرد غازات الدفيئة، وتقييم مدى الأثر والتكيف وتحليل تخفيف غازات الدفيئة. أما استحداث الشبكات فوظيفة أكثر شمولاً، ويشير إلى العمليات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية فضلاً عن العمليات العالمية التي توفر منفذاً سهلاً إلى المعلومات والمشورة والتوجيه في عملية إعداد البلاغات الوطنية. غير أن التمييز بين هذه الأنشطة كثيراً ما يكون صعباً بالنسبة للبلاغات الوطنية الأولية التي يجري بحثها.

١٢٣- وتـــبادل المعلومات المتعلقة بقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة وتقييمات مدى الأثر والتكيف وتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة فيما بين البلدان داخل إقليم ما وفيما بين الأقاليم ضعيف في الوقت الحالي. ويعتبر تبادل المعلومات من خلال شبكة من الفرق والخبراء والمؤسسات هاماً في التمكين من تقاسم واستخدام التجارب والخبرة/المهارات والتكنولوجيا والبيانات. وليس ثمة سوى قليل من تبادل الخدمات أو إقامة شبكات الخبراء بين البلدان والأقاليم إلا بالنسبة للمشاريع الإقليمية أو المتعددة البلدان. ومن هنا فإن تطوير شبكات المعلومات وقواعد الـــبيانات الكفؤة سيمكن البلدان من تقاسم التجارب والخبرة/المهارات، وتبادل المعلومات والبيانات، مما يحسن القوائم الوطنية لغازات الدفيئة وتقييمات مدى الأثر والتكيف وتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

١٢٤- وتواجـــه الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، عند إعداد بلاغاتها الوطنية الأولية، عدداً من التحديات بالغة الصعوبة في مجال المعلومات والربط الشبكي، وإذا لم تتم مواجهة هذه التحديات فقد تتأثر في النهاية نوعية البلاغات التالية. وتشمل هذه التحديات: الموارد البشرية والمالية المحدودة، والبيانات والمعلومات المحدودة، ونظم جمع البيانات والمعلومات وتجهيزها وصيانتها غير المتطورة.

١٢٥- والوصول الفعال إلى البيانات والمعلومات والخبرة يحده عاملان هامان، أولهما أن قدراً كبيراً من البيانات والمعلومات كثيراً ما لا يكون منظماً أو مهيكلاً بطريقة "ميسرة على المستخدم"، وثانيهما أن القدرة الراهنة لأكثر المؤسسات في معظم البلدان النامية على الوصول إلى الإنترنت بطريقة متسقة وكفؤة وفعالة التكلفة محدودة بشدة نتيجة غياب الهياكل الأساسية.

١٢٦- كما أن قدرة معظم المؤسسات في العالم النامي على المشاركة في وسائط مثل المؤتمرات بواسطة الفيديو محدودة بدرجة أكبر، نتيجة أن هذه الأنشطة تتطلب حواسب وقنوات اتصال أقوى.

١٢٧- وقـــد وجد فريق الخبراء الاستشاري أن كثيراً من البلدان أبدت حاجتها إلى المساعدة في تحديد التدابير المحددة لنشر المعلومات وتعزيز التنمية المؤسسية. ويكشف الفحص الأوسع للبلاغات الوطنية أن هناك حاجة إلى تطوير آليات المعلومات والشبكات لتقاسم المعلومات بشأن تغير المناخ. وسيسهل هذا تحسين التنسيق بين مختلف مســـتويات وضـــع السياسات العامة واتخاذ القرارات. وأكدت الأطراف أن الصعوبات المرتبطة بالربط الشبكي وبالمعلومات عوائق رئيسية أمام استدامة جهود إعداد البلاغات الوطنية.

١٢٨- واعتبرت قواعد البيانات والنماذج والخبرة الوطنية (إلى جانب المبادئ التوجيهية المتفق عليها دولياً لضمان الاتساق والشفافية) من أهم أسس إعداد البلاغات الوطنية. ورغم هذا فإن من الممكن تحسين قيود النظم الوطنية جزئياً عن طريق إقامة وتعزيز شبكات إقليمية ودولية، وكذلك توسيع الوصول إلى تكنولوجيات البلاغ القاطعة واستخدامها.

١٢٩- وأعـــربت الأطراف عن القلق لنقص المعدات وبرامج الحاسوب والخبرة اللازمة لإقامة وصيانة تسهيلات شبكات تبادل المعلومات، وكذلك يحد الافتقار إلى الموارد المالية والتقنية والبشرية من قدرة المؤسسات على تنسيق أنشطة تغير المناخ تنسيقاً فعالاً، بما يحسن عملية البلاغات الوطنية.

١٣٠- وتفتقر نقاط اتصال تغير المناخ إلى القدرة والدعم اللازمين لتنسيق وتنفيذ أنشطة تغير المناخ بكفاءة على المستوى الوطني، والمشاركة في مبادرات تغير المناخ دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وكل أوجه الضعف هذه، إلى جـــانب الافـــتقار إلى أطر مؤسسية وطنية تشمل إنشاء لجان تغير المناخ وفرق الخبراء التقنيين، تجعل إعداد الـــبلاغات الوطنية أمراً صعباً، مما يؤثر على قدرة البلدان على إدماج شواغل تغير المناخ في عملية التخطيط على أساس مستدام.

قضايا التقارير: استخدام المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

١٣١- لا يطـــلب مرفق القرار ١٠/م أ-٢ الذي يعرض المبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات الأولية المقدمة من الأطـــراف غـــير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية من الأطراف بشكل محدد تقديم تقارير عن المعلومات والربط الشـــبكي. إلا أن الفقـــرات من ١٥ إلى ٢٢ من المبادئ التوجيهية تتيح الفرصة للأطراف لإدراج المعلومات التي يرونها عنصراً هاماً في جهودهم لتلبية التزاماتهم بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ثامناً - برامج الدعم المالي والتقني

١٣٢- تـــناول فـــريق الخبراء الاستشاري قضية توافر الموارد المالية والدعم التقني، واتخذ التوصيات التالية وفقاً للفقرات الفرعية ٥(أ) و٥(ب) و٥(د) من اختصاصاته.

برامج الدعم[(١)]

١٣٣- قـــدم عدد من البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف حتى الآن دعماً مالياً وتقنياً لـ ١٣٧ من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول لإعداد بلاغاتها الوطنية. وقدم مرفق البيئة العالمية، باعتباره الكيان التنفيذي للآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الجانب الأكبر من الدعم المالي والتقني لإعداد البلاغات الوطنية. وبالإضـــافة إلى ذلـــك قـــدم الدعم الثنائي، وأساساً من جانب الدول الأطراف في الملحق الثاني، إلى الدول غير الأطـــراف في المـــرفق الأول مـــن خـــلال عدد من الوكالات الثنائية من حكومات مفردة مختلفة. وشملت هذه الوكالات: برنامج الولايات المتحدة لدراسات البلدان والوكالة الألمانية للتعاون التقني والبرنامج الهولندي لمساعدة دراسات تغير المناخ والبرنامج الفنلندي لمساعدات تغير المناخ وحكومتي نيوزيلندا واليونان.

١٣٤- وفضلاً عن ذلك قدم عدد من الأطراف في المرفق الثاني كذلك دعماً مالياً وتقنياً لبلدان غير الأطراف في المرفق الأول في الاضطلاع بأنشطة متصلة بتغير المناخ وغير مرتبطة مباشرة بإعداد البلاغات الوطنية مثل الدورات التدريبية وحلقات العمل والمشاريع والبرامج. ومن هذه الأطراف إسبانيا وأستراليا وإيطاليا والدانمرك والمملكة المتحدة واليابان.

١٣٥- وقد تم استعراض ما مجموعه ٢٤ برنامج دعم، تتعلق خمسة عشر منها بإعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة وتقييمات مدى الأثر والتكيف وتحليل الخفض. ولم يتناول البحث والمراقبة المنظمة والتعليم والتدريب والوعي العام إلا عدد قليل من البرامج.

توافر التمويل

١٣٦- قدم ما يقرب من ١٣٣,٧ مليون دولار أمريكي إلى ١٣٧ بلداً من الأطراف غير المدرجة في مرفق الاتفاقية الأول في شكل دعم مالي وتقني للأنشطة التي تعزز إما: (أ) إعداد البلاغات الوطنية وتقديمها أو (ب) إعداد مختلف عناصر البلاغات الوطنية. وقدم ما يقرب من ٧٩,٦ مليون دولار أمريكي (٦٠ في المائة) من هذا المبلغ عن طريق برامج متعددة الأطراف، وبرنامج مرفق البيئة العالمية للأنشطة التمكينية، وقرابة ٥٤,١ مليون دولار أمريكي (٤٠ في المائة) من خلال برامج ثنائية (انظر الجدول ١).

١٣٧- وقدم دعم برنامج مرفق البيئة العالمية للأنشطة التمكينية من أنشطة تغير المناخ عن طريق مشاريع عاجلة ومشاريع كاملة (إجراءات الموافقة الموحدة) لإعداد البلاغات الوطنية، ومشاريع شاملة لإعداد مكونات محدودة من البلاغات الوطنية. وشكّل هذا الجزء الأكبر من برامج المخصصات، التي دعمت ١٣٧ من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية بما يقرب من ٧٩,٦ مليون دولار أمريكي نقداً. ويمثل هذا نحو سبعة في المائة من الأموال المخصصة لمجالات تغير المناخ الرئيسية لمرفق البيئة العالمية في الفترة من شباط/فبراير ١٩٩٥ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٠[٢].

١٣٨- وتشمل برامج مرفق البيئة العالمية برنامج دعم البلاغات الوطنية بقيمة ٣,٤ مليون دولار أمريكي منها ٢,١ مليون دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمية وما يقرب من ١,٣ مليون دولار أمريكي بتمويل مشترك من الدانمرك والجماعة الأوروبية وفنلندا والنرويج، لتقديم المساعدة التقنية لـ ١٣٠ من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، ومنها بلدان في أوروبا الشرقية وكومنولث الدول المستقلة، من خلال حلقات تبادل موضوعية دون إقليمية، واستعراضات تقنية ومكاتب المساعدة وإقامة شبكات. وذكرت كثير من الأطراف أن هذا البرنامج لعب دوراً مهماً في إعداد بلاغاتهم الوطنية، وأنهم بالتالي يودون استمراره.

١٣٩- وقـــدم برنامج الولايات المتحدة لدراسات البلدان قرابة ٣٠ مليون دولار أمريكي لدعم إعداد القوائم الوطـــنية لغـــازات الدفيئة وتقييم خيارات خفضها، وتقييم مدى الأثر والتكيف، فضلاً عن وضع خطط العمل المتعلقة بتغير المناخ في ٤٩ بلداً منها ١٥ من غير الأطراف في أفريقيا و١٣ في آسيا والمحيط الهادئ و١٤ في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقدمت الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والتي يقدر إسهامها بتسعة ملايين دولار أمريكي حتى عـــام ٢٠٠٣، قـــرابة ٣,٥ مليون دولار حتى الآن لتحليل الخفض وقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة وتقييم خيـــارات التكيف في ١٨ بلداً منها سبعة بلدان من غير الأطراف في المرفق الأول في آسيا وأربعة في أفريقيا وبلد واحد في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ودعم البرنامج الهولندي لمساعدة دراسات تغير المناخ أساساً إعداد تقييمات مدى الأثر والتكيف في ١٣ من غير الأطراف في المرفق الأول بتمويل يبلغ ٤,٨ مليون دولار أمريكي.

١٤٠- ودعـــم الـــبرنامج الفنلندي لمساعدات تغير المناخ تعزيز هياكل الأرصاد الجوية والهيدرولوجية الأساسية بمقـــدار ٢,٥ مليون دولار أمريكي من أجل إنتاج معلومات صالحة لبحوث تغير المناخ، بما في ذلك دعم إعداد الـــبلاغ الوطني لنيكاراغوا. وقدمت حكومتا نيوزيلندا واليونان الدعم لتدريب الخبراء من ١٢ من بلدان المحيط الهادئ الجزرية على تقييمات مدى الأثر والتكيف، ولتمكين بعض بلدان منطقة البلقان من وضع سياسات للحد من انبعاثات غازات الدفيئة على التوالي.

١٤١- وفي إطار مبلغ التمويل الفعلي من برنامج مرفق البيئة العالمية لأنشطة تغير المناخ التمكينية تلقت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية في آسيا والمحيط الهادئ نحو ٣٧ مليون دولار أمريكي، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي نحو ٢١ مليون دولار أمريكي، وفي أفريقيا نحو ١٨ مليون دولار أمريكي، وخصص نحو ٢,٥٤ مليون دولار أمـــريكي من هذا البرنامج لخمسة بلدان في أوروبا الشرقية (إستونيا وبولندا وجمهورية مولدوفا وليتوانيا وهـــنغاريا)، وخصص نحو ٢,١ مليون دولار أمريكي لأذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وتركمانستان وجورجيا وطاجيكستان.

الجدول ١- برامج الدعم[٣]

المشاريـــــع	التمويل من مرفق البيئة العالمية[أ] (بالدولارات الأمريكية)	التمويل من غير مرفق البيئة العالمية (بالدولارات الأمريكية)	إجمالي التمويل (بالدولارات الأمريكية)
ألف- البرامج التي تدعم مباشرة تقديم البلاغات الوطنية			
مرفق البيئة العالمية - الأنشطة التمكينية لتغير المناخ - المشاريع العاجلة	٢٣ ٠٨٠ ٠٠٠[ب]		٢٣ ٠٨٠ ٠٠٠
مرفق البيئة العالمية - الأنشطة التمكينية لتغير المناخ - المشاريع الكاملة	١٧ ٤٨٠ ٠٠٠[ب]	٥٤٩ ٤٥٠[ج]	١٨ ٠٢٩ ٤٥٠
مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج الأمم المتحدة للبيئة - برامج دعم البلاغات الوطنية	٢ ١٥٥ ٠٠٠[د]	١ ٢٩٢ ٤٠٠	٣ ٤٤٧ ٤٠٠
المجموع الفرعي	**٤٢ ٧١٥ ٠٠٠**	**١ ٨٤١ ٨٥٠**	**٤٤ ٥٥٦ ٨٥٠**
باء - البرامج التي تدعم مكونات البلاغات الوطنية[هـ]			
مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الدراسات الإفرادية القطرية لمصادر غازات الدفيئة ومصارفها	٤ ٥٠٠ ٠٠٠[ب]		٤ ٥٠٠ ٠٠٠
مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - اقتصاديات الحد من غازات الدفيئة - المرحلة الأولى	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	٣ ٢٥٠ ٠٠٠
مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - دراسات قطرية عن تقييم مدى أثر تغير المناخ والتكيف	٢ ٠٠٠ ٠٠٠		٢ ٠٠٠ ٠٠٠
مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الاستراتيجية الآسيوية للخفض الأدنى تكلفة لغازات الدفيئة	٩ ٥٠٠ ٠٠٠	٥٩٢ ٠٠٠	١٠ ٠٩٢ ٠٠٠
مرفق البيئة العالمية/معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث - التدريب على تغير المناخ - المرحلة الأولى	٩٠٠ ٠٠٠		٩٠٠ ٠٠٠
مرفق البيئة العالمية/معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث - التدريب على تغير المناخ - المرحلة الثانية	٢ ٧٠٠ ٠٠٠	٣٣٧ ٢٠٠	٣ ٠٣٧ ٢٠٠
مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بناء القدرات في المغرب	٢ ٥٠٠ ٠٠٠		٢ ٥٠٠ ٠٠٠
مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بناء القدرات في أفريقيا جنوب الصحراء	٢ ٠٠٠ ٠٠٠		٢ ٠٠٠ ٠٠٠
مرفق البيئة العالمية/البنك الدولي - التخطيط الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ	٦ ٣٠٠ ٠٠٠	٣٤٥ ٠٠٠	٦ ٦٤٥ ٠٠٠
مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الصين: القضايا والخيارات في مجال التحكم في انبعاثات غازات الدفيئة	٢ ٠٠٠ ٠٠٠		٢ ٠٠٠ ٠٠٠
مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الهند : الخيارات فعالة التكلفة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة	١ ٥٠٠ ٠٠٠		١ ٥٠٠ ٠٠٠
معهد الأمم المتحدة للتدريب و البحث - دراسات التدريب المعتمدة على تقييم مدى التأثر بتغير المناخ والتكيف		٣٣٧ ٢٠٠[هـ]	٣٣٧ ٢٠٠
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث - حلقات عمل لوضع السياسات العامة لدعم تنفيذ الاتفاقية		٨٤١ ٨٠٣[هـ]	٨٤١ ٨٠٣
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث - حلقات عمل تقنية لدعم تنفيذ الاتفاقية		٩٠٧ ٨٣١[هـ]	٩٠٧ ٨٣١
البرنامج الهولندي للمساعدة في مجال تغير المناخ		٤ ٨٠٠ ٠٠٠	٤ ٨٠٠ ٠٠٠
ألمانيا - تدابير تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ		٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ٠٠٠ ٠٠٠
برنامج الولايات المتحدة لدراسات البلدان		٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠
فنلندا - دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في نيكاراغوا		٢ ٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠ ٠٠٠
نيوزيلندا - دورة معتمدة في جزر المحيط الهادئ في مجال تقييم مدى التأثر بتغير المناخ والتكيف		١٢٥ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠
المملكة المتحدة - بحوث آثار المناخ		١ ٥٨٠ ٠٠٠	١ ٥٨٠ ٠٠٠
اليونان - بناء القدرات للتعامل مع مشكلة تغير المناخ		٦٨٣ ٠٠٠	٦٨٣ ٠٠٠
المجمـــــوع الفرعـــــي	**٣٦ ٩٠٠ ٠٠٠**	**٥٢ ٢٩٩ ٠٣٤**	**٨٩ ١٩٩ ٠٣٤**
إجمالي تمويل البلاغات الوطنية	**٧٩ ٦١٥ ٠٠٠**	**٥٤ ١٤٠ ٨٨٤**	**١٣٣ ٧٥٥ ٨٨٤**

الحواشي:

(أ) بيانات التمويل من مرفق البيئة العالمية مأخوذة عن الوثيقة FCCC/SBI/2000/INF.8 ما لم يذكر غير ذلك.

(ب) تورد الوثيقة FCCC/CP/2000/3/Add.1 ما يلي: '١' ٢٩٢ ٢٢٢ ٢٥ دولاراً أمريكياً للمشاريع العاجلة، '٢' ٠٦٢ ٠٠٠ ١١ دولار أمريكي للمشاريع الكاملة و'٣' ٤,٧ مليون دولار أمريكي لدراسات البلدان الافرادية لمصادر غازات الدفيئة ومصارفها المشتركة بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(ج) التمويل من غير مرفق البيئة العالمية المقدم إلى برنامج مساعدات تغير المناخ في جزر المحيط الهادئ المشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. المصدر: الوثيقة FCCC/SB/2000/INF.9.

(د) تشير كل من الوثيقة FCCC/SBI/2000/INF.2 والوثيقة FCCC/SBI/2000/INF.8 إلى أن مرفق البيئة العالمية يقدم نحو ٣,٢ مليون دولار أمريكي لبرنامج دعم البلاغات الوطنية، إلا أن المعلومات الإضافية المقدمة من أمانة مرفق البيئة العالمية تبين أن تمويل المرفق لهذا البرنامج يبلغ ٠٠٠ ١٥٥ ٢ دولار أمريكي.

(هـ) قدم التمويل لهذه المشاريع من مرفق البيئة العالمية وغيره من الوكالات مثل BUWAL، GEIC وحكومة نيوزيلندا، إلا أنه لم يمكن تصنيف الدعم باعتباره ممولاً من مرفق البيئة العالمية أو غير ممول من المرفق. المصدر: الوثيقة FCCC/SB/2000/INF.9.

تغطية البرنامج

١٤٢- حتى الآن تلقى ٨٥ في المائة من الأطراف غير المدرجة بالمرفق الأول للاتفاقية دعماً من برنامج مرفق البيئة العالمية لأنشطة تغير المناخ التمكينية (أي المشاريع العاجلة والمشاريع الكاملة وعناصر محدودة من البلاغات الوطنية) ولم تتلق ثلاثة أطراف غير مدرجة (إسرائيل وجمهورية كوريا وسنغافورة) أي دعم، وتلقى ٤٠ طرفاً مساعدة من أحد برامج الدعم و٣١ طرفاً دعماً من برنامجين و٣٦ طرفاً من ثلاثة برامج و١٤ طرفاً دعماً من أربعة برامج و١٥ طرفاً دعماً من خمسة برامج وطرفاً واحدا (إندونيسيا) دعماً من ستة برامج.

١٤٣- وقدمت مساعدة مرفق البيئة العالمية أساساً لإعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة وتحليل خفض الانبعاثات وتقييم مدى التأثر والتكيف فضلاً عن بناء القدرات والتوعية العامة في هذه المجالات. ومن بين إجراءات مرفق البيئة العالمية العاجلة خصص ٣٢ في المائة من الأموال للقوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة و٣٠ في المائة لتقييم مدى التأثر والتكيف و٢٣ في المائة لتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة و١٥ في المائة لمجالات أخرى مثل بناء القدرات ولجمع ونشر البلاغات الوطنية والبحث والمراقبة المنظمة، ومن المشاريع الكاملة خصص ٤٣ في المائة من الأموال للقوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة و٣١ في المائة لتقييم مدى التأثر والتكيف و١٩ في المائة لتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة و٧ في المائة لمجالات أخرى، أما مشاريع مرفق البيئة العالمية الشاملة لإعداد عناصر محدودة من البلاغات الوطنية فقدمت ١٢ في المائة من الأموال لقوائم جرد غازات الدفيئة و٢٢ في المائة لتقييم مدى الأثر والتكيف و٤٣ في المائة لتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة و٢٢ في المائة لبناء القدرات والأنشطة الأخرى. وقدم برنامج الدعم الثنائي أساساً لإعداد تحليل خفض الانبعاثات والقوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة وكذلك تقييم مدى الأثر والتكيف والأنشطة الأخرى غير المرتبطة مباشرة بإعداد البلاغات الوطنية.

١٤٤- وقدم تسعة وعشرون طرفاً غير مدرج بالمرفق الأول ممن تلقوا مساعدة من واحد من برامج الدعم على الأقل و١٨ طرفاً تلقوا التمويل من برنامجي دعم أو أكثر بما في ذلك الدعم من برنامج الأنشطة التمكينية لمرفق البيئة العالمية بلاغاتهم الوطنية. كما قدمت ثلاثة أطراف لم تتلق دعماً مالياً من أي برنامج دعم (إسرائيل وجمهورية كوريا وسنغافورة) بلاغاتها الوطنية.

١٤٥- ويبدو أن تحليل التمويل والأنشطة المغطاة في إطار برامج الدعم الحالية يشير إلى أن مستوى التمويل وعدد البرامج ونطاقها لا يتناسب مع احتياجات الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول كما تحددها بلاغاتها الوطنية. وكذلك حددت الأطراف، التي تقوم حالياً بإعداد بلاغاتها الوطنية، احتياجات كبيرة. ولا يمكن تلبية هذه الاحتياجات إلا بموارد مالية إضافية ودعم تقني إضافي.

الجزء الثالث

أولاً- التوصيات بالدعم المالي والتقني

١٤٦- وجد مرفق البيئة العالمية وهو يبحث توافر الموارد المالية والدعم التقني أنه ما زالت هناك احتياجات كثيرة تتعلق بالدعم المالي والتقني، وحددت الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول احتياجات جديدة. وستتطلب هذه الاحتياجات تمويلاً مالياً ودعماً تقنياً لتحسين إعداد البلاغات الوطنية.

ألف- القوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة

الحصول على البيانات

١٤٧- ينبغي توفير التمويل الكافي لبناء القدرة على تحسين جمع بيانات النشاط وتحديد عوامل الانبعاث عند الاقتضاء، ونُظم إدارة المعلومات (الأرشفة) وتحديث بيانات القوائم باستمرار، إما في إطار مشاريع الأنشطة التمكينية للبلاغات الوطنية الثانية أو كأنشطة مستقلة بذاتها.

١٤٨- وينبغي تمويل وضع المشاريع الإقليمية، وأن تضم هذه المشاريع كل الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بناء على طلبها، وأن تستهدف تحسين القدرة الوطنية على جمع بيانات النشاط وتجهيزها و(أرشفتها)، وتحديد عوامل الانبعاث المحلية والإقليمية في كل المصادر الرئيسية.

١٤٩- وينبغي أن يشمل المعيار الذي يبحث عند تمويل الأنشطة المتعلقة بجمع بيانات النشاط، وتحديد عوامل الانبعاث المحلية في كل المصادر الرئيسية: (أ) حين تكون عوامل الانبعاث إما غير واردة في المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وإما واردة فيها لكنها لا تتناسب مع الظروف الوطنية في بلد ما؛ (ب) وحين تمثل تقديرات الانبعاث المحسوبة على أساس عوامل الانبعاث هذه جزءاً كبيراً من إجمالي الانبعاثات.

التعزيز المؤسسي

١٥٠- ينبغي إقامة أُطر مؤسسية مناسبة لجمع بيانات النشاط اللازمة لإعداد قوائم الجرد الوطنية وتحديثها وإدارتها.

١٥١- ينبغي تيسير التعاون والتنسيق بين المؤسسات الوطنية من أجل تحسين نوعية إعداد قوائم الجرد في إطار البلاغ الوطني الثاني.

١٥٢- ينبغي تشجيع مراكز التنسيق في الاتفاقية على أن تقيم عند الاقتضاء أمانات تقنية دائمة للاضطلاع بالعمل التقني اللازم لإعداد القوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة على أساس مستمر.

أمور أخرى

١٥٣- ينبغي ترجمة دليل الممارسات الجيدة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى كل لغات الأمم المتحدة، وتقديم التدريب المناسب للخبراء المكلفين بإعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة.

١٥٤- ينبغي تشجيع استخدام بيانات النشاط الصادرة عن المنظمات الإقليمية، إن وجدت، إذا كانت هذه البيانات ملائمة ومكملة للمعلومات التي ينظرها الطرف عند إعداد قائمته الوطنية لغازات الدفيئة. ويشجع نشر هذه البيانات.

باء- تقييم مدى الأثر والتكيف

١٥٥- ينبغي تشجيع محطات المراقبة/الرصد القائمة وشبكات استرجاع البيانات وتأهيلها من خلال توفير المعدات وتدريب العاملين في جمع بيانات تقييم مدى الأثر والتكيف (وأرشفتها) وتحليلها واستخدامها.

١٥٦- ينبغي تعزيز قدرة الخبراء الوطنيين على الوصول إلى البيانات الفيزيائية الحيوية والهيدرولوجية والاجتماعية - الاقتصادية وتحليلها وإدارتها لأغراض تقييم مدى الأثر والتكيف.

تعزيز المؤسسات

١٥٧- ينبغي تنمية القدرات المؤسسية المستدامة لدعم تحديد مشاريع وبرامج التكيف على المستوى الوطني وتنفيذها.

١٥٨- ينبغي إقامة أو دعم المراكز الوطنية/دون الإقليمية/الإقليمية المتميزة لتقييم مدى الأثر والتكيف.

١٥٩- ينبغي تشجيع منسقي تغير المناخ على استخدام الخبرة والقدرات الوطنية القائمة في مجال تقييم مدى الأثر والتكيف عن طريق التعاون الأوثق مع المؤسسات/الوكالات/المنظمات ذات الصلة مثل الجامعات ووكالات البحوث.

١٦٠- ينبغي دعم الخبراء الوطنيين حتى يسهموا في عمليات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وخاصة فيما يتعلق بتقييمات مدى الأثر والتكيف.

بناء القدرات

١٦١- توفير التدريب المتخصص اللازم من أجل الارتقاء بمهارات منسقي تغير المناخ فيما يلي:

(أ) خلق وتوجيه لإدارة الفرق المتعددة التخصصات التي تمتلك المهارات والموارد المناسبة والمسؤولة عن تقييمات مدى الأثر والتكيف؛

(ب) توعية واضعي السياسات العامة وإذكاء الوعي بقضايا مدى الأثر والتكيف؛

(ج) تعزيز وصيانة القدرة على تقييم مدى الأثر والتكيف؛

(د) تطوير تنسيق أفضل مع سلطات التخطيط الوطنية وإشراك مختلف أصحاب المصلحة من المجتمع المدني؛

(هـ) وضع مقترحات لمشاريع التمويل والمتابعة المتعلقة بتقييمات مدى الأثر والتكيف.

١٦٢- وينبغي توفير مبادئ توجيهية/أساليب لتقدير وتقييم وتحديد تكلفة خيارات التكيف، والتدريب على استخدام نماذج الحاسب الآلي والأدوات الاقتصادية - الاجتماعية، مثل تحليل جدوى التكاليف وتحليل الأثر الاجتماعي، التي يمكن استخدامها لتقييم خيارات التكيف، وإدماج قضايا مدى الأثر والتكيف في عمليات التخطيط الاقتصادي والإنمائي.

١٦٣- ينبغي تقديم منح دراسية للخبراء الوطنيين لزيادة خبرتهم في مجال تقييمات مدى الأثر والتكيف، وتنمية قدرتهم على إجرائها. وسيؤدي تحسين الخبرة إلى تعزيز قدرة المراكز المتميزة على التعاون والتعاضد مع المؤسسات والبرامج على المستويين الوطني والدولي.

١٦٤- ينبغي وضع برامج بحث تعاونية بين كل الأطراف عن طريق تبادل الباحثين والخريجين.

أمور أخرى

١٦٥- ينبغي توفير المناهج والأدلة عن تقييم مدى الأثر والتكيف بكل لغات الأمم المتحدة، وتكييف المبادئ التوجيهية والمنهجيات والنماذج القائمة عند الاقتضاء لتتناسب مع ظروف البلدان الأطراف.

١٦٦- ينبغي توفير توجيه إضافي لمرفق البيئة العالمية بغية تحسين الوصول إلى الموارد المالية لقيام الأطراف غير المدرجة بالمرفق الأول بإجراء تقييمات مدى الأثر والتكيف. وينبغي أن يعكس هذا التوجيه الطبيعة المستمرة والمتفاعلة لتقييمات مدى الأثر والتكيف.

جيم- البحث والمراقبة المنتظمة

١٦٧- ينبغي أن ينفذ على الفور المقرر ١٤/م أ-٤، وخاصة الفقرة ٣، والمقرر ٥/م أ-٥، وخاصة الفقرة ٦، المتعلقان بالبحث والمراقبة المنتظمة.

١٦٨- ينبغي تشجيع توفير نُظم وتكنولوجيا الرصد اللازمة للبحث والمراقبة المنتظمة في البلدان والأقاليم النامية.

١٦٩- وينبغي تعزيز قدرات المرافق الوطنية للأرصاد الجوية ورصد المناخ وإدارة الكوارث وتحسين فهم ظاهرة النينيو - التذبذب الجنوبي، وخاصة تأثيرها على تقلبية المناخ والأحداث المتطرفة.

١٧٠- التدريب لازم لتمكين الخبرة الوطنية من الإسهام والمشاركة في شبكات البحث والمراقبة المنتظمة بما فيها النظام العالمي لمراقبة المناخ والنظام العالمي لرصد المحيطات والنظام العالمي لرصد الأرض.

دال- تحليل خفض الانبعاثات

الحصول على البيانات

١٧١- ينبغي توفير الدعم المالي والتقني لتعزيز نُظم البيانات وجمع البيانات لمختلف قطاعات الاقتصاد حيثما كان ذلك مناسباً.

بناء القدرات

١٧٢- تلزم موارد مؤسسية وبشرية للاضطلاع بتحليل خفض الانبعاثات ولتحسين قدرة الخبراء الوطنيين على النمذجة والتحليل، ولإعداد مشاريع خفض الانبعاثات لتمويلها.

القضايا المنهجية

١٧٣- ينبغي توفير الدعم المالي والتقني الكافي، وكذلك بناء القدرات من أجل:

(أ) الحصول على التكنولوجيات المناسبة لتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة، ولوضع استراتيجيات وسياسات خفض متكاملة؛

(ب) تملك أساليب وأدوات لتوليد (سيناريوهات) مناخية واقتصادية-اجتماعية على كل من المستويين الوطني والقطاعي؛

(ج) تطوير منهجيات وأدوات لتحليل وانتقاء خيارات الخفض عبر القطاعات وفقاً للأولويات الوطنية (مثل الجوانب الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية).

أمور أخرى

١٧٤- ينبغي توفير مزيد من التوجيه لمرفق البيئة العالمية باعتباره الهيئة الآلية المالية للاتفاقية، من أجل توفير التمويل للنهوض بالتنفيذ المحسن للتقارير وفقاً للتوصية لإدراجه في المبادئ التوجيهية المنقحة.

هاء- التعليم والتدريب والوعي العام

١٧٥- ينبغي توفير الدعم المالي والتقني لما يلي:

(أ) برامج التدريب التي لا تتناول فحسب احتياجات البلدان النامية الأطراف من الكفاءة العلمية والتقنية بل تسعى كذلك لتعزيز الفعالية والكفاءة العامة للوكالات والمنظمات التي تسهم في إعداد البلاغات الوطنية؛

(ب) تمكين المؤسسات ذات الصلة المشاركة في إعداد البلاغات الوطنية من شراء معدات وبرامج الحاسوب، ومن تدريب الخبراء الوطنيين على استحداث واستخدام نُظم لجمع المعلومات عن تغير المناخ وتجهيزها وتحليلها و(لأرشفة) وتحديث قوائم جرد غازات الدفيئة؛

(ج) مراكز وطنية ودون إقليمية وإقليمية متميزة للمساعدة على تيسير تبادل المعلومات والخبرة التي تعزز التعاون بين الجنوب والجنوب وبين الشمال والجنوب؛

(د) البلدان النامية الأطراف التي تريد تحسين تنسيق البرامج التعليمية والتدريبية على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والعالمية من أجل تحقيق أقصى استخدام للموارد وتجنب الازدواج؛

(هـ) استحداث منهجيات ونهج مشتركة للتصدي لاحتياجات الأطراف التدريبية والتعليمية مع ضمان المرونة للسماح بالاختلافات والأولويات الاقليمية والوطنية؛

(و) إقامة آليات توفر الخبرة التقنية والمشورة والمعلومات للبلدان في فترة زمنية قصيرة إلى حد معقول؛

(ز) تنمية المبادرات والأنشطة الاقليمية لتشجيع تقاسم المعلومات؛

(ح) خلق وتعزيز القدرات الوطنية على وضع مواد لتطوير الوعي العام، وخاصة بالآثار السلبية لتغير المناخ وكذلك بغرض تخفيف تغير المناخ؛

(ط) وضع مواد مبسطة تحوي المعلومات الأساسية عن تغير المناخ مثل النتائج العلمية الحديثة التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والمعلومات عن الآثار الاقليمية والمحلية، والمعلومات عن الخطوات العملية التي ينبغي اتخاذها لتخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ والاستجابة له. وينبغي إعداد هذه المواد واستيفائها دورياً وترجمتها إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة وتوزيعها؛

(ي) إقامة خطوط مناخ اقليمية ساخنة ومؤتمرات عن بعد ودليل بالمنسقين القطريين للبلاغات الوطنية؛

(ك) مشاركة خبراء البلدان النامية في اجتماعات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ واجتماعات فرق خبراء اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

أمور أخرى

١٧٦- ينبغي تشجيع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على أن تنشئ وتصون وتحدث دورياً آلية مركز لتبادل المعلومات عن مواد التعليم والتدريب والتوعية العامة، كما يشجع الأطراف على دعم هذا الجهد بتقديم المواد بنشاط إلى مركز تبادل المعلومات وخاصة باللغات التي يمكن أن يفهمها من لا يستخدمون لغات الأمم المتحدة الرسمية.

واو - المعلومات والربط الشبكي

١٧٧- ينبغي دعم تطوير وصيانة مواقع وطنية على الشبكة تتعلق ببناء القدرات وتقاسم المعلومات، وذلك من خلال امتلاك وصيانة معدات وبرامج الحاسوب التي يمكن أن تعزز وصول الأطراف إلى شبكة الانترنت، وتمكنها من تحسين الوصول إلى وثائق الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٧٨- ينبغي إقامة شبكات معلومات اقليمية وقواعد بيانات وطنية كفؤة أو تطويرها أو دعمها لتمكين البلدان من استخدام المعلومات وتقاسم التجارب والخبرة/المهارات والبيانات/المعلومات والتدريب في مجال قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة وتقييمات مدى الأثر والتكيف وتحليلات خفض انبعاثات غازات الدفيئة. ويمكن لأمانة

اتفاقيـــة الأمـــم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن توفر كذلك أسماء الخبراء في مختلف المجالات ممن يمكن أن يشاركوا في شبكات المعلومات الاقليمية للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول.

١٧٩- ينـــبغي دعـــم إنشاء الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لإقامة وتطوير قاعدة بيانات عن عوامل الانبعاث، على أن يكون مفهوماً أن المعلومات المقدمة تتصدى لاحتياجات الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في إعداد قوائمها الوطنية لجرد غازات الدفيئة. وبالاضافة إلى ذلك ينبغي إدراج المعلومات الناجمة عن الأبحاث التي أجريت في بعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في قاعدة البيانات.

١٨٠- يمكن تحسين ضيق نظم المعلومات الوطنية جزئياً من خلال ثلاثة نهج وثيقة الارتباط هي:

(أ) إقامة وتعزيز شبكات اقليمية ودولية توفر البيانات والمعلومات والأدوات والخبرة اللازمة لوضع بلاغات وطنية جيدة؛

(ب) تسهيل زيادة الوصول إلى تكنولوجيات الإبلاغ القاطعة اللازمة لدعم هذه الشبكات واستعمالها؛

(ج) دعم تعزيز الشبكات الوطنية والاقليمية والدولية باستمرار.

١٨١- ومن بين التوصيات التي تتصدى للمشكلات التي حددتها الأطراف في مجال المعلومات والربط الشبكي ما يلي:

(أ) تشـــجيع مـــرفق البيئة العالمية والمنظمات المانحة الأخرى على توجيه مواردها لتحسين وصول مؤسسات تغير المناخ في البلدان النامية إلى شبكة الانترنت؛

(ب) تشـــجيع أمانـــة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وغيرها من المنظمات التي تقدم معلومات وخدمات متصلة بالمناخ على إيلاء اهتمام أكبر إلى إتاحة هذه المعلومات والخدمات من خلال الانترنت والأقـــراص المدمجـــة بذاكرة القراءة فقط وتكنولوجيات الاتصال الحديثة المماثلة بأيسر طريقة ممكنة للمستخدم، وذلك بعدة لغات مثلاً؛

(ج) تشـــجيع المنظمات المانحة والمؤسسات داخل البلد على تقديم مزيد من التدريب على استخدام الانترنت وتكنولوجيات الاتصال الحديثة الأخرى، بما يتناسب مع ظروف البلدان المفردة.

زاي – الاحتياجات المالية والتقنية الأخرى

١٨٢- ينبغي زيادة الدعم المقدم إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في أفريقيا في كل المجالات ذات الصلة بالتحسينات في عملية إعداد البلاغات الوطنية.

١٨٣- ينبغي مواصلة البرامج المتعددة الأطراف، ولا سيما برنامج دعم البلاغات الوطنية، والبرامج الثنائية الأخرى التي تدعم إعداد الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول لبلاغاتها الوطنية. وينبغي تشجيع هذه البرامج على إدراج النهوض بالملكية الوطنية للمشاريع، وضمان توفير موارد كافية كذلك لبناء القدرات والتوعية العامة وتبادل المعلومات والربط الشبكي.

ثانياً – توصيات من أجل تحسين منهجيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والنماذج الأخرى

١٨٤- يود مرفق البيئة العالمية أن يقدم التوصيات التالية من أجل تحسين منهجيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والنماذج الأخرى وفقاً للفقرة ٥(ج) و(هـ) و(و) و(ز) المتعلقة بالقوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة وتقييم مدى التأثر والتكيف وتحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

ألف – القوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة

١٨٥- ينبغي حث الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على أن يعكس على نحو أفضل، في مراجعته المقبلة لمبادئه التوجيهية المنقحة لعام ١٩٩٦ بشأن القوائم الوطنية لغازات الدفيئة، الأحوال والظروف المحددة للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في قطاعات تغيير استخدام الأرض والحراجة والطاقة والزراعة والنفايات. وعلى سبيل المثال:

(أ) في قطاع تغيير استخدام الأرض والحراجة ينبغي زيادة وضوح المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بالنسبة لتقدير الانبعاثات والإزالات من الغابات المدارة، وبالنسبة للتعريفات المستخدمة. وينبغي تقديم قيم قصور أكثر وأحس للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، عن معدلات نمو الكتلة الحيوية أو معدلات الاطلاق/التخزين المرتبطة بفحم التربة. وينبغي تقديم توصيات مناسبة بشأن كيف يمكن للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن تستخدم التصنيف المحلي للغابات في تقارير قوائم الجرد، وكذلك توصيات للحالات التي لا تتوافر فيها بيانات عن آجال زمنية طويلة (عقود مثلاً). وينبغي للمبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي أن تتناول بوضوح أكبر إمكانية الحساب المزدوج في قطاع تغيير استخدام الأرض والحراجة (وعلى سبيل المثال

يمكن للتجدد الطبيعي للغابات أن يندرج في فئة إعادة نمو الأراضي المهجورة و/أو في فئة التغيرات في رصيد الكتلة الحيوية الخشبية)، وينبغي أن تتضمن أوراق العمل حواشي توضح هذه المسألة؛

(ب) وفي قطاع الطاقة ينبغي أن تعكس المبادئ التوجيهية للفريق على نحو أفضل الانبعاثات الأخرى غير ثاني أكسيد الكربون من احتراق الكتلة الحيوية في المنازل والقطاعات الصناعية، واستخدام الأثانول في قطاع النقل، وانبعاثات الميثان المتسربة من أشغال واستخراج وتجهيز النفط والغاز؛

(ج) وفي قطاع الزراعة ينبغي إيلاء الاهتمام المناسب للماشية، وزراعة الأرز، وتصنيف التربات الزراعية، وما يرتبط بذلك من عوامل انبعاث بالنسبة لبعض الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول؛

(د) وينبغي أن تنعكس الشروط المحددة للتخلص من النفايات مثل إحراق و/أو استخدام مقالب النفايات المكشوفة بصورة مناسبة في أساليب تقييم الانبعاثات من النفايات.

١٨٦- وينبغي أن يأخذ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في اعتباره عند مراجعته المقبلة للمبادئ التوجيهية كل الكتابات ذات الصلة بلغات أخرى غير الانكليزية، وبوجه خاص الكتابات من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول. وبالاضافة إلى ذلك يمكن للكتابات الأكاديمية غير المراجعة بلغات أخرى ومن الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن تقدم معلومات مفيدة.

باء - تقييم مدى الأثر والتكيف

١٨٧- ينبغي تشجيع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ومؤسسات البحث والمؤسسات العلمية الأخرى على ما يلي:

(أ) وضع أساليب وأدوات لتقييم التغيرات المناخية وغير المناخية في النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أطر زمنية متصلة بالعمليات السياسية لدى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول؛

(ب) وضع وتعزيز أساليب لتحديد استراتيجيات التكيف وتشخيصها وتقييمها وترتيب أولوياتها، بما في ذلك أساليب تقييم آثار الكوارث واستراتيجيات التكيف، من أجل تقليل الآثار في الأجل القصير؛

(ج) وضع أساليب وأدوات جديدة، وخاصة تلك التي يسهل فهمها والوصول إليها، من أجل تيسير التقييمات المتكاملة لمدى الأثر والتكيف التي تتوافق مع مصادر المعلومات والقدرات التقنية، والنظم الاقتصادية، والعمليات السياسية لدى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول؛

(د) توفير منهجيات ونماذج لدراسات الآثار على الصحة البشرية والمستوطنات البشرية، والنظم البيئية الأرضية والسياحة.

١٨٨- ينبغي دعم استحداث أساليب إجراء تقييمات مدى الأثر والتكيف لدى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، بما في ذلك المشروع المشترك بين الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ومرفق البيئة العالمية والمسمى *تقييم آثار تغير المناخ والتكيف معه في عديد من الأقاليم والقطاعات والإطار السياسي للتكيف* الذي يقوم بوضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج دعم البلاغات الوطنية التابع لمرفق البيئة العالمي بالتعاون مع بعض الأطراف غير المدرجة بالمرفق الأول.

جيم - تحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة

قضايا منهجية

١٨٩- ينبغي تقييم تحليل خفض الانبعاثات وفق معايير التنمية المستدامة التي يجب أن تشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية. وينبغي تقييم هذه كلها تقييماً كاملاً حتى يمكن وضع أولويات خيارات خفض الانبعاثات، وتقييم الآثار عير القطاعية الممكنة لهذه الخيارات.

١٩٠- وينبغي إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية التقنية العامة والكافية مع ذلك كإطار أساسي لتحليل خفض الانبعاثات في مختلف قطاعات الاقتصاد لتسهيل تحليل خيارات الخفض وخاصة فيما يتعلق بتقدير القيمة التراكمية ووضع تصورات الانبعاث.

ثالثاً - توصيات لتحسين المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

ألف - الظروف الوطنية

١٩١- ينبغي أن تشمل المبادئ التوجيهية للظروف الوطنية استعراض المعلومات التي ينبغي أن تقدم وتربط بالأقسام الأخرى من البلاغ الوطني. وحتى لا تكون هذه المبادئ التوجيهية إلزامية ينبغي أن توفر إطاراً يمكن الأطراف من تقديم أمثلة للممارسة الفضلى في العلاقات بين الظروف الوطنية وتغير المناخ والتنمية المستدامة.

١٩٢- وينبغي أن تقدم الأطراف عرضاً لأولياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية، وأهدافها وظروفها، وكيف تشكل هذه الظروف الأساس الذي ستتصدى في إطاره لتغير المناخ وآثاره السلبية. ويمكن تنظيم عرض هذه الظروف تحت العناوين الموصى بها التالية حسب الاقتضاء:

(أ) الصورة الجغرافية (الهيدرولوجيا، المناطق الساحلية، الجيولوجيا، إلخ...)

(ب) الصورة المناخية

(ج) صورة السكان

(د) الصورة الاقتصادية

(هـ) الطاقة

(و) النقل

(ز) الصناعة

(ح) المناجم

(ط) السياحة

(ي) النفايات

(ك) الزراعة ومصائد الأسماك

(ل) الغابات

(م) استخدام الأرض

(ن) الصحة

(س) البيئة

(ع) مؤسسات التعليم والبحث

(ف) ظروف أخرى، مثل معدل محو الأمية.

١٩٣- وينبغي أن تقدم الأطراف عرضاً للترتيبات المؤسسية القائمة ذات الصلة بإعداد البلاغات الوطنية بصورة مستمرة.

باء – القوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة

١٩٤- وفقاً للمقرر ٨/م أ-٥، وبما يتمشى مع الخبرة التي اكتسبها الخبراء الوطنيون من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول في استخدام المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لإعداد القوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة يوصي مرفق البيئة العالمية بتحديث قسم الجرد في المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل زيادة استكمال التقارير وشفافيتها.

١٩٥- وينبغي أن تستخدم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول المبادئ التوجيهية للفريق المنقحة في عام ١٩٩٦ في قوائمها الوطنية لجرد غازات الدفيئة لتقدير وإبلاغ الانبعاثات من صنع الإنسان حسب المصادر، والإزالات وبالوعات غازات الدفيئة التي لا يحكمها بروتوكول مونتريال. وبمقتضى المبادئ التوجيهية المنقحة لعام ١٩٩٦ يجوز للأطراف استخدام كل الأساليب الواردة في هذه المبادئ التوجيهية، مع إعطاء الأولوية للأساليب التي يعتقد أنها تؤدي إلى أدق التقديرات حسب البيانات المتاحة. كما يمكن للأطراف استخدام المنهجيات الوطنية التي تجرى على أنها تعكس ظروفها الوطنية على نحو أفضل، شريطة أن تتوافق هذه المنهجيات مع المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وأن تكون موثقة جيداً.

١٩٦- وينبغي تشجيع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على أن تستخدم عند الاقتضاء وإلى أبعد حد ممكن *دليل الممارسة الجيدة وإدارة الشكوك في القوائم الوطنية لغازات الدفيئة الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ*.

١٩٧- وينبغي أن يحل محل الجدول الثاني في المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الجدول الملخص ٧ ألف للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ كأساس للتقارير الموجزة عن غازات الدفيئة والإزالات.

١٩٨- وينبغي تشجيع الأطراف غير المدرجة بالمرفق الأول على تقديم أوراق عمل، حسب نص استمارات التقارير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، كتذييل لقوائمها الوطنية لجرد غازات الدفيئة في بلاغاتها الوطنية. وينبغي تقديم أوراق عمل أو حسابات مفصلة، ومن الأفضل تقديمها في شكل الكتروني ومطبوعة.

١٩٩- وينبغي تشجيع الأطراف غير المدرجة بالمرفق الأول على تقديم المعلومات عن مصادر البيانات والمراجع المستخدمة في جمع بيانات قوائم الجرد.

٢٠٠- وينبغي تشجيع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على استخدام دلائل الإخطار التي يستخدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ: "لا" بمعنى "لا يحدث" و"غ. م" بمعنى "غير مقدر" و"غ. ط" بمعنى "غير مطبق".

٢٠١- ينبغي تشجيع الأطراف غير المدرجة بالقائمة الأولى على الإبلاغ بقدر الإمكان عن انبعاثات الهايدروفلوروكربون".

٢٠٢- ينبغي تشجيع الأطراف غير المدرجة في القائمة الأولى على أن تقوم بقدر الإمكان بتقدير وإبلاغ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من وقود الاحتراق، باستخدام كل من النهج القطاعي والمرجعي، وتفسير أي فوارق كبيرة في التقديرات.

٢٠٣- عندما يريد طرف غير مدرج في المرفق الأول أن يعرض قوائم جرده لانبعاثات وإزالات غازات الدفيئة بما يعادلها من ثاني أكسيد الكربون يشجع هذا الطرف على استخدام أحدث إمكانات الاحترار العالمية لمختلف الغازات الذي أوصى به مؤتمر الأطراف.

جيم - تقييم مدى التأثر والتكيف

٢٠٤- أخذت التوصيات بشأن وضع مبادئ توجيهية جديدة في اعتبارها شفافية تقييم مدى التأثر والتكيف، ودمج قضايا التأثر والتكيف في عمليات التخطيط الوطنية، وتطوير واستخدام "ممارسات فضلى" في مجال تقييم مدى التأثر والتكيف.

٢٠٥- وهناك حاجة إلى مراجعة مرفق المقرر ١٠/م أ-٢ لتوفير إطار مناسب لتقييم مدى التأثر والتكيف يشمل مبادئ توجيهية لإدراج خيارات التكيف في عمليات التخطيط الوطنية.

٢٠٦- وينبغي أن تشمل المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن تقارير تقييم مدى التأثر والتكيف فصلاً منفصلاً في البلاغ الوطني عن تقييم مدى التأثر والتكيف، ومن بين المعلومات التي يمكن إبلاغها:

(أ) مدى التأثر الجاري وخبرة التكيف بما في ذلك تطوير مشاركة أصحاب المصلحة في التأهب للكوارث وفي التعامل مع الأحداث المتطرفة؛

(ب) المنهجيات/النهج بما فيها التصورات المستخدمة؛

(ج) القطاعات المقيمة والقطاعات التي لا يغطيها التقييم؛

(د) نتائج التقييم؛

(هـ) الثغرات في البيانات والرصد؛

(و) القيود أو الصعوبات المواجهة؛

(ز) احتياجات بناء القدرات لتقييمات مدى الأثر والتكيف المقبلة؛

(ح) تدابير التكيف الممكنة؛

(ط) ترتيب الأولويات وتحديد تكاليف تدابير التكيف؛

(ي) الارتباطات بين تقييمات مدى التأثر والتكيف وأولويات التنمية الوطنية؛

(ك) إجراءات دمج خيارات التكيف في خطط التنمية المستدامة الحالية أو المقبلة.

٢٠٧- ينبغي تشجيع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على استخدام أو إدماج أي نهج/ممارسات فضلى أخرى والمبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، حسب الاقتضاء، في تقييمات مدى الأثر والتكيف.

٢٠٨- ينبغي أن تتركز تقييمات مدى الأثر والتكيف على القطاعات التالية دون أن تقتصر عليها: الزراعة، وموارد المياه، والمناطق الساحلية والنظم البيئية البحرية، والنظم البيئية الأرضية، والصحة البشرية والمستوطنات البشرية، ومصائد الأسماك، واستخدام الأرض، والتغير في استخدام الأرض والحراجة، والنظم البيئية، والتصحر، وتدهور الأرض، والصناعة والطاقة.

دال- البحث والمراقبة المنظمة

٢٠٩- ينبغي تشجيع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على تقديم تقارير عن أنشطتها وبرامجها، وعلى تحديد القيود والثغرات والاحتياجات المقبلة، وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية والمقرر ١٤/م أ-٤ والفقرتين ٧ و٨ من المقرر ٥/م أ-٥ والمبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقة FCCC/CP/1/1998/7.

هاء - تحليل خفض انبعاثات غازات الدفيئة

٢١٠- ينبغي ألا ينظر إلى مراجعة المبادئ التوجيهية للتقارير، التي يمكن أن تؤدي إلى تقديم معلومات تفصيلية عن تحليل خفض الانبعاثات وتقييم خيارات الخفض على أنها تلزم الأطراف من البلدان النامية بتخفيض انبعاثاتها داخل إطار زمني محدد. وإدراج مبادئ توجيهية أكثر تفصيلاً في هذه المسألة يرجع كلية إلى الأطراف التي قد تريد إدراج خيارات الخفض وتقييماته في بلاغاتها الوطنية.

٢١١- ومـــن أجل تحسين نوعية تحليل خفض الانبعاثات وشفافيته وقابليته للمقارنة ينبغي تشجيع الأطراف غير المدرجـــة في المـــرفق الأول عـــلى أن تستخدم أياً من المصادر التالية في تحليلها لخيارات الخفض: *التكنولوجيات والسياســـات العامة وتدابير تخفيف تغير المناخ (الورقة التقنية رقم ١ للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ)؛ تقييم خفض غازات الدفيئة: دليل (برنامج الولايات المتحدة لدراسات البلدان)؛ تغير المناخ ٢٠٠١: التخفيف - تقرير فرقة العمل الثالثة التابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.*

٢١٢- وينـــبغي للمـــبادئ التوجيهية أن تشجع كذلك استخدام الأدوات المناسبة ورغم أن الأدوات قد تشمل أنواعاً مختلفة من النماذج في بعض القطاعات: مثل نظام تخطيط بدائل الطاقة الطويل الأمد (ليب) أو برنامج تقييم الطاقـــة والقدرة (انبيب) أو نموذج تخصيص الأسواق (ماركال)، فينبغي ألا تغفل فائدة استخدام أساليب ابسط. وينـــبغي عند وضع التصورات تشجيع المنهجيات التي تراعي الظروف الوطنية. وهناك كذلك حاجة إلى تعاريف و/أو مصـــطلحات واضحة بشأن القطاعات والوحدات والمؤشرات والبارامترات والافتراضات الخاصة بالبلدان المستخدمة في تحليل خفض الانبعاثات وإبلاغه.

واو- التعليم والتدريب والتوعية العامة

٢١٣- ينبغي أن تشمل المعلومات في البلاغات الوطنية ما يلي:

(أ) البرامج والأنشطة القائمة للمؤسسات ومن بينها مراكز المعلومات التي تنهض بالتعليم والتدريب والتوعية العامة في مجال تغير المناخ؛

(ب) الخطط المقبلة لوضع مثل هذه البرامج أو تعزيزها؛

(ج) الخبرة الموجودة في المؤسسات التي تنهض بالتعليم والتدريب والتوعية العامة في مجال غير المناخ؛

(د) برامج المنح الدراسية المقدمة على مختلف المستويات الأكاديمية لتعزيز الخبرة في مجال تغير المناخ؛

(هـ) الجهود المبذولة لإدراج قضايا تغير المناخ في المناهج المدرسية لمختلف مستويات النظام التعليمي، ونتائج هذه المبادرات؛

(و) طبيعة ومدى إسهام الجمهور في العمليات المرتبطة بتغير المناخ؛

(ز) احـــتياجات الدعم المالي والتقني للتصدي للشواغل الوطنية المتعلقة بالتعليم والتدريب والتوعية العامة.

زاي - المعلومات والربط الشبكي

٢١٤- قد يكون من المستحسن، نظراً لأهمية المعلومات والربط الشبكي في تحقيق الهدف النهائي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إدراج بعض الإشارات المحددة إلى المعلومات والربط الشبكي في التوجيهات المقدمة إلى الأطراف غير المدرجة في القائمة الأولى لإعداد بلاغاتها الوطنية.

حاء - أمور أخرى

٢١٥- ينبغي تشجيع الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على أن تدرج في بلاغاتها عرضاً للموارد الحالية والدعم التقني الذي تلقته في إعداد بلاغاتها الوطنية.

٢١٦- ينبغي وضع إطار لتسهيل استكمال وشفافية التقارير عن المساعدة المقدمة من البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف دعماً لإعداد البلاغات الوطنية. وينبغي أن يتضمن ذلك تفاصيل مجالات الدعم التقنية، وتحديدات واضحة بدرجة معقولة لطبيعة هذه المجالات ومداها.

الحواشي

(١) برامج الدعم هي الأنشطة والمشاريع والبرامج التي تدعم '١' إعداد وتقديم البلاغات الوطنية، '٢' إعداد مختلف عناصر البلاغات الوطنية (مثل قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة وتقييمات مدى الأثر والتكيف وتحليل الخفض.

(٢) كان الرقم الإجمالي للمجالات الرئيسية لتغير المناخ لمرفق البيئة العالمية (بما فيه المرحلة التجريبية) نحو ١,٠٥٢ مليار دولار أمريكي في الفترة من شباط/فبراير ١٩٩٥ حتى تموز/يوليه ٢٠٠٠.

(٣) برامج الدعم هي الأنشطة والمشاريع والبرامج التي تدعم '١' إعداد وتقديم البلاغات الوطنية، '٢' إعداد مختلف عناصر البلاغات الوطنية (مثل قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة وتقييمات مدى الأثر والتكيف وتحليل خفض الانبعاثات).

- - - - -